

الشاكل الحدودية بين دول مجلس التعاون
دراسة تاريخية عن مشكلة الحدود بين قطر والبحرين

إعداد ﴿

دكتور / فيحان محمد العتيبي
مدرس بقسم التاريخ
الجامعة العربية المفتوحة – فرع الكويت

ملخص:

الحدود هي الخط الجغرافي الفاصل بين دولتين، وسواء مر هذا الخط على اليابس أم وسط مياه البحر أو النهر أو البحيرة فإنه يشكل بالنسبة إلى الأمم نوع من تجسيد الهوية الوطنية والحفاظ على الذات، ولم تكن في البداية أكثر من حاجز طبيعي يفصل بين مجالين حيويين. وكانت ضخامة الحاجز الطبيعي وصعوبة اجتيازه كافيين للحد من تحرك الكتل البشرية من مجال حيوي إلى مجال آخر، وتؤمنان وبالتالي الحماية من خطر الغزو ذي الطابع الاقتصادي أساساً ومع تطور الشعوب وظهور الدول تحولت الحاجز الطبيعية إلى حدود بين الدول على طول الأنهار الكبيرة والصغارى الشاسعة والجبال والبحيرات.

والحدود الدولية ظاهرة بشرية حديثة، ولم تكن الحاجة تدعو إلى تخطيط الحدود في مطلع التاريخ البشري اللهم إلا إقامة الأسوار القوية العالية بقصد الحماية وليس تحديد مناطق النفوذ، ثم تطور الإنسان وأخذ يترك مناطق محاباة بينه وبين جيرانه عرفت بالتخوم، وهي تمثل أقاليم انتقال بين سيادة دولتين متجاورتين، وهي عبارة عن خط فصل طبيعي يصعب اجتيازه إلا من خلال نقاط معينة للمراقبة والدفاع وتحصيل الضرائب على التجارة وقد عرفت في التاريخ الإسلامي باسم الثغور. وفي خلال القرنين الماضيين زادت أعداد الوحدات السياسية، وزادت حاجة الدول إلى استغلال مناطق التخوم والمناطق العازلة بفعل زيادة عدد السكان، ومن ثم كانت الحاجة ملحة للتحديد الدقيق الذي يؤكد الفصل المحدد بين سيادة دولة ودولة أخرى.

وتعتبر الحدود السياسية بين الدول (وهي إما حدود طبيعية أو وهمية مصطنعة سياسياً) معلم لتحديد هوية شعوب متجاورة وكذلك لتحديد مجال سيادة وحق الانتفاع بالثروات وحق تمييز نظم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية سائدة في مناطق دون مناطق

آخر. فهي إطارات تحدد كيانات منفصلة وتشمل الحدود البرية والبحرية التي تفصل "قطلاً" قاطعاً بين مصالح وحقوق دول وشعوب متجاورة.

أما الدول العربية تفصلها حدود سياسية وطبيعية عن الدول غير العربية متمثلة بالخليج العربي زاجروس شرقاً التي تفصل القومية العربية عن القومية الفارسية، وكذلك جبال طوروس والبحر الأبيض المتوسط التي تفصل الوطن العربي عن تركيا ودول أوروبا في الشمال، وفي الغرب يفصل المحيط الأطلسي حدود الوطن العربي عن الدول في الأمريكتين، بينما تفصل الصحراء الكبرى والحدود مع دول تشاد والنiger ومالي وجمهورية إفريقيا الوسطى وأوغندا وكينيا وإثيوبيا حتى البحر الأحمر، بالإضافة إلى بحر العرب وتفصل حدود الوطن العربي جنوباً عن بقية دول العالم في الجنوب.

وبالرغم من أن الحدود الخارجية للوطن العربي منيعه وواضحة لم تسلم من مشكلات مع الدول غير العربية، حيث لعب الاستعمار الأوروبي وظروف الحرب العالمية الأولى والثانية ومصالح الغرب دوراً واضحاً في خلقها وجعلها بؤر توتر ونزاع وفق تعيق إقامة علاقات حسن جوار مع الدول المجاورة وتستزف طاقات وثروات وجهود الوطن العربي في قضياباً سياسية وأمنية وتسلح ونزاعات وحروب بدلاً من استثمارها في البناء والتنمية وتحسين مستوى معيشة سكان الوطن العرب.

ويرجع ترسيم الحدود العربية الداخلية إلى عهود قريبة نسبياً، فقد تم ترسيم هذه الحدود من قبل الدول الأوروبية المستعمرة للوطن العربي على أساس سياسية تراعي مصالح الدول الغربية قبل انسحابها ومنح الاستقلال للدول العربية بين الحرين العالميين أو بعد الحرب العالمية الثانية في حال الدول التي حصلت على استقلالها بعد ذلك وخلال النصف الثاني من القرن العشرين. هذا وقد عملت الدول المستعمرة على توزيع تركبة الدولة العثمانية بعد سقوطها في الحرب العالمية الأولى في الجناح

الآسيوي والأفريقي دونما مراعاة لمصالح الأمة العربية، وأوجدت مناطق نزاع حدودية بين الدول العربية بخلق مناطق مشتركة غير واضحة معالم السيادة وأبقت مفاتيح حل هذه المناطق غير المرسمة بأيدي الدول المستعمرة وخاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا.

وبعد رحيل الاستعمار في صورته التقليدية وحصول الدول العربية على استقلالها السياسي، وبعد ظهور الثروات النفطية وغير النفطية بروزت إلى السطح مظاهر الصراع الحدودي العربي، وتم التعامل مع بعضها من خلال الاجتماعات والاتفاقات الثنائية بين الدول العربية لفك الاشتباك ونزع فتيل الأزمات بالطرق السلمية، وساهمت جامعة الدول العربية في نصيب من هذه الحلول والاتفاقات. وبقي جزء آخر من الاختلافات في ترسيم الحدود معلقة حتى يومنا الحاضر دون حل قاطع، ولكن جزء آخر من هذه الخلافات الحدودية العربية الداخلية أدى إلى نزاعات وحروب بين الدول العربية ل تستنزف طاقات وثروات الأمة العربية وفتحت المجال لتدويلها ولتدخل الدول الغربية ومنظمات هيئة الأمم المتحدة في شؤون الدول العربية لوضع حد لهذه النزاعات والحراب.

ويندر أن نجد دولة عربية واحدة ليس لديها مشكلة حدودية مع أحد جيرانها سواء العرب أو غير العرب بما يترتب عليها من عدم الاستقرار السياسي بين هذه الدول من جهة وإعاقة خطط وبرامج التنمية المشتركة من جهة ثانية وقطع أوصال الشعب العربي وحرمانه من التواصل والتنقل بين الحدود العربية من ناحية ثالثة، وصرف النظر عن برامج وخطط تنمية المناطق المتنازع عليها بين هذه الدول ورفع مستوى معيشة سكانها. وتشكل النزاعات الحدودية بين الدول العربية أحد أهم العوامل لزرع الريبة والشك وعدم الثقة والتكامل بين هذه الدول قيادات وشعوبها، حيث تسود بين

أجزاء الوطن العربي حرب باردة وسوء نوايا لا يبدو وإنها ستنزول وتطوي مرحلة الاستعمار وأثاره في المنطقة العربية.

أهمية البحث:

مما لا شك فيه أن الاستقرار السياسي والأمني لدى الدول يساهم في خلق بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية إيجابية تدفع الدول لحسن استثمار وتوظيف طاقاتها وجهودها وثرواتها، وتشجع في ظل وجود نظم سياسية ديمقراطية عادلة على تحقيق الاستقرار والتنمية لمختلف قطاعات المجتمع، وتخلق مجالاً رحباً لترتيب أولويات التخطيط والتنمية، وتوجه السكان والذين منتخبين لتبني سياسات تحقيق طموحات الشعب الآنية والمستقبلية.

أن عدم اشغال الدول والشعوب بمشاكل حدودية مع دول الجوار يعطي الإحساس بالأمان والتفكير في البناء ليس بالاعتماد على الذات فقط ولكن بالتعاون مع الشعوب المجاورة من خلال تبادل الخبرات والثروات وفتح الأسواق الاستهلاكية والتخطيط لإقامة مشاريع استثمارية طموحة من خلال توظيف الطاقات والثروات والإمكانيات المادية والبشرية في كل المجتمعين المجاورين بما يخدم مصالحهما ومصالح دول المنطقة من خلال مد جسور التواصل وبناء وتعزيز الثقة بين شعوب هذه الدول.

من هنا تبدو لنا أهمية الدراسة التاريخية لترسيم الحدود بين الدول بطريقة سياسية واعتماد هذا الترسيم دولياً لنهاية الصراعات الحدودية والتفرغ للتنمية، وستقوم الدراسة التاريخية بالتركيز على مشكلة الحدود بين البحرين وقطر على جزر الحوار بتحليل الأوضاع السياسية وال العلاقات الدولية والاقتصادية والثقافية الناتجة عن مشكلة الحدود.

منهج البحث:

و يقصد بالمنهج تلك الطرق والأساليب التي تستعين بها فروع العلم المختلفة في عملية جمع البيانات واكتساب المعرفة^١، من الميدان ولكل ظاهرة أو مشكلة بعض الخصائص التي تفرض على الباحث منهجاً معيناً لدراستها، ويمكن للباحث أن يستخدم عدة مناهج وطرق متكاملة تعين الباحث في تحقيق هدفه العلمي.^٢ وفي هذه الدراسة سوف يستعين الباحث:

بالمنهج التاريخي Historical- Method: يستخدم هذا المنهج لدراسة الظاهرة الاجتماعية من حيث نشأتها ونمواها وتحليلها مع دراسة العلاقة القائمة بينها وبين ما يتصل بها من ظواهر، وأثرها على حياة المجتمع والجماعة موضوع الدراسة.^٣ ودراسة الماضي يرتبط بعلاقة سببية مع الحياة الحاضرة للجماعة، فالحياة الاجتماعية تتميز بالдинاميكية، ولهذا يجب التتبُّؤ من خلال دراسة الحاضر والماضي بمراحل النمو المتعاقبة، وقد أشار (Park) بأنه لا يحدث شيء من فراغ اجتماعي فلكل شيء تاريخ ونمو طبيعي^٤.

وهناك ما يعرف **بالمنهج التاريخي (الأستردادي) Historical Method:** يستهدف استطلاع التاريخ والتفاعل معه لفهم ماضٍ (وربما حاضر) محدد سلفاً في ذهن الباحث، وهذا المنهج كما يعرف المشغلون في البحث يقوم على عملية استرداد أو استرجاع لما وقع في الماضي من أحداث ووقائع، لذا يتصف هذا المنهج بالصعوبة،

^١- عبد الهادي الجوهرى: **مجمع علم الاجتماع**، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٢) ص ١٨٢.

^٢- عبد الباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، ط (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٩) ص ٢٥٥.

^٣- سناء الخولي: **المدخل إلى علم الاجتماع**، (١٩٩٠) ص ٦٨ - ٦٩.

^٤- جمال إسماعيل الطحاوى: **مدخل إلى البحث الاجتماعي**، (المنيا: دار التيسير للطباعة والنشر ١٩٩٨) ص ١٠٢.

ويحتاج إلى قدر كبيراً من الخيال، وهو بطبيعته ينعدر فيه التجريب وملاحظة النتائج كما في بعض المناهج الأخرى، لأن تُخضع التفاعل الكيماوي للمراقبة (المنهج الاستقرائي - التجريبي)، حيث لا معامل مختبريه في المنهج التاريخي.

خطة البحث:

يتم تناول البحث من خلال المحاور التالية:

المبحث الأول: المشاكل الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني: مدخل لتاريخ البحرين ويتناول فيه البحرين في التاريخ القديم - البحرين في التاريخ الحديث - دور الاحتلال البريطاني في البحرين.

المبحث الثالث: الأسباب التي أدت إلى الخلافات الحدودية بين قطر والبحرين.

المبحث الرابع: اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل الخلافات الحدودية قطر - البحرين.

المبحث الأول

المشاكل الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي

تقع الجزيرة العربية في الإقليم الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وتبلغ مساحتها حوالي ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، ويشكل الربع الخالي الذي يقع في الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية أكبر امتداد صحراوي في العالم.

وتشمل شبه الجزيرة العربية، اليمن، المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. وتشكل الدول المذكورة، باستثناء اليمن، مجلس التعاون الخليجي الذي تم تأسيسه في السادس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٨١، ويهدف هذا المجلس إلى تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء في جميع المجالات من أجل تحقيق الوحدة بين هذه الدول.

الخليج هو حوض بحري مغلق يشكل امتداداً للمحيط الهندي عبر بحر العرب. تحده إيران شرقاً والعراق والكويت شمالاً وشبه الجزيرة العربية غرباً. ويتصل ببحر

العرب (خليج عُمان) بواسطة مضيق هرمز. طول الخليج حوالي ٥٧٠ ميلًا (٩١٧ كيلومتر) وعرضه يختلف بين الشمال الغربي ١٢٥ ميلًا (أي ٢٠١ كيلومتر) والجنوب الشرقي حوالي ٢٧٥ ميلًا (أي ٤٤٣ كيلومتر). تبلغ مساحته نحو ٢٣٠ ألف كيلومتر مربع. متوسط عمقه ٣٥ متراً ويصل في أقصاه إلى ١٠٠ متر قرب هرمز حيث يبلغ عرض المضيق نحو ٦٠ كيلومتر وطوله ١٥٤ كيلومتر. وأعمق أقسامه يقع ناحية السواحل الإيرانية حيث إن البوارج التي تزيد حمولتها على خمسة آلاف طن لا تستطيع الاقتراب من السواحل العربية أكثر من ٨ كيلومترات. جوه جاف وقد تصل درجة الحرارة فيه إلى ٥٠ درجة مئوية،خصوصاً عندما تهب عليه الرياح الجنوبية الحارة خلال الصيف، فتؤدي إلى ارتفاع كبير في درجة الرطوبة.

توجد داخل الخليج عشرات الجزر (نحو ١٣٠) من أهمها: البحرين وبوبيان ووربة وفليكا وأبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وهي أقرب إلى الشاطئ العربي من الخليج. كما توجد جزر أقرب إلى الشاطئ الإيراني، مثل كيش ولافان وهنمام ومسندم وسواها. ويبدو واضحًا من الأسماء إن بعضها عربية (أسماء عربية) وبعضها إيرانية (أسماء فارسية) بحيث تتحدد هويتها في ضوء أسمائها. علماً أن جزيرة البحرين هي دولة مستقلة، وجزر بوبيان ووربة وفليكا هي جزء من دولة الكويت.

ولقد انعكست الأهمية الاقتصادية للخليج العربي على أهميته الإستراتيجية والعسكرية مما حرك أساطيل الدول ذات المصالح البترولية والتجارية نحو الخليج في محاولات لإقامة قواعد عسكرية بالقرب من مدخله في المحيط الهندي وفي موقع آخر ذات صلة بالدول المطلة على الخليج العربي.

وبرزت مشكلة الحدود في أنحاء كثيرة من دول العالم العربي بما فيها منطقة الخليج العربي وذلك في أوائل القرن العشرين. فنجد أن الحدود بين الدول العربية بدت

تتمثل في طبيعتها ظاهرة سياسية حديثة التكوين، جاءت مع الاستعمار الأوروبي، حيث كانت هذه البلاد جزءاً من الخلافة الإسلامية العثمانية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد وضعت هذه الحدود بصورة معيبة ولم تراع فيها الاعتبارات الموضوعية والفنية التي تتبع عند تعين وترسيم الحدود بين الدول، وتجاهلت الإدارة البريطانية - ربما عن قصد - نطاق السيادة الفعلية للكيانات السياسية، وأهملت مراعاة الواقع الاجتماعي والبشري في المناطق التي تمر بها الحدود؛ الأمر الذي أدى إلى انفجار النزاعات والنزعات حول الموارد الاقتصادية والحدود السياسية ونشأت مشكلات عرقية أو سياسية ما زالت الدول العربية تعاني من آثارها وتداعياتها^٦.

ولكن ازدادت تلك الخلافات، وأصبحت مشكلة خطيرة بعد الحرب العالمية الأولى، وازدادت بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تشكيل كيانات سياسية جديدة في مناطق متفرقة من العالم بعد الحرب العالمية الأولى، ولم تكن شبه الجزيرة العربية بمعزل عن ذلك. هذا إلى جانب الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها المناطق الحدودية، وسعى الدول لتنمية مواردها الاقتصادية كان وراء ظهور معظم النزاعات الحدودية في دول العالم الإسلامي، وعلى وجه الخصوص في الدول العربية، ولا شك أن عدم ترسيم وتعيين الحدود، إضافة إلى وجود ثروات طبيعية وموارد اقتصادية في

^٦ صادق سعيد محروس، "منازعات الحدود في مجلس التعاون الخليجي: ملامحها العامة مع دراسة للنزاع القطري - البحريني ونزاع القطري - السعودي". مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية - جدة، المجلد (٨) العدد (١)، ١٩٩٥، ص ٢٦٣ - ٢٨٤.

هذه المناطق تشمل مصادر الطاقة والمعادن والموقع الإستراتيجية زاد من أسباب التوتر والصراع بين الدول^٦.

ويؤكد هذه الآراء عالم الاجتماع الفرنسي جاك أنسيل (Jacques Ancel) فيرى أنه لا توجد في حقيقة الأمر مشكلات حدود دولية في العالم، بل مشكلات بين دول لأسباب مختلفة^٧. فبعث الخلافات الحدويدية - طبقاً لوجهة النظر تلك - لا تأخذ بالضرورة الصفة المادية، بل قد يكون مبعثها في بعض الحالات خلافات تاريخية، أو تميزات عرقية، وفي حالات أخرى دوافع وطنية هدفها الإبقاء على جزء من الإقليم لا لشيء سوى أنه جزء من التراب الوطني حتى الإقليم المتنازع عليه وإن كان لا يحظى بموارد طبيعية أو يتصرف بمنفعة عسكرية^٨. مما يستتبعه بالضرورة استبعاد الخيار العسكري كوسيلة لحل أية نزاعات تتعلق بذلك الإقليم.

الحدود اليمنية السعودية: بدأت منذ خروج الأتراك من اليمن بنهاية الحرب العالمية الأولى، وكانت حادثة ت Tome (الحج اليماني) عام ١٩٢١ هي الشرارة التي أطلقت شيطان الحرب الحدويدية بين البلدين واستمرت في تأجيج الصراع بين نظام الحكم السعودي واليمن لمدة تزيد على ثمانين عاماً دام فيها مطالبة كل منهما بأراضي

^١ عمر بن أبو بكر باخشب، "الخلافات الحدويدية بين دولتي قطر والبحرين وفقاً لمبادئ القانون الدولي العام" ، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية - جدة، مجلد (١٥) العدد (١)، ٢٠٠١، ص ٢٠٣-٢٤٧.

^٢ Richard Schofield, Territorial foundations Of the Gulf States, (ed.) , VCL press (١٩٩٤) P.٢.

^٣ يمكن الرجوع إلى:

Faisal Salman International Disengagement and Regional Politics : Iran and the Persian Gulf ١٩٦٨-١٩٧١. Thesis sumhtted in partial fulfillment of the requirements for PH.D degree. University of Oxford (١٩٩٨), pp. ١٦٩-١٧٧.

ومساحات داخل الدولة الأخرى وعدم الاتفاق على ترسيم الحدود، وان كانت المناقشات ولقاءات حسنة النية بين قيادات البلدين نجحت كما يبدو مع إطلالة القرن الحادي والعشرين في الوصول إلى ترسيم متطرق عليه (وان كان لم يعتمد بعد) ينهي الصراع الحدودي بين السعودية واليمن^٩.

ففي الفترة ما بين (١٩٢٦-١٩٣٢م) كان التوتر يسود العلاقات السعودية اليمنية حول مشكلات الحدود والمناطق المتنازع عليها في عسير، ولكن إصرار ابن سعود على التفاوض ورغبته في عدم فتح جبهة مع اليمن أقنعتا إمام اليمن بتوقيع معاهدة صداقة وحسن جوار في الخامس من يناير ١٩٣٢م. ومن أهم ما جاء في هذه المعاهدة اتفاق الطرفين على أن يتزاماً بعدم إحداث أي ضرر ببلاد الآخر، وأن يقوم كل منهما بتسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين، وأن تتم معاملة رعايا الدولتين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ولا شك في أن تنازل السعودية عن منطقة العرو كأن مشجعاً لإمام اليمن لكي يوقع مثل هذه الاتفاقية التي قيل إنه قبلها لكي يكسب مزيداً من الوقت وليوهم ابن سعود بأنه صادق النية. وعلى الرغم من أن الإمام يحيى حميد الدين قد وقع اتفاقية صداقة وحسن جوار مع ابن سعود، إلا أنه كان يعد العدة للقتال وإثارة الفتنة في المناطق التي يسيطر عليها السعوديون مستخدماً الإبريري وأتباعه في اليمن كأدأة لهذا الغرض. وفعلاً يقوم الإمام بالاعتداء على نجران في شهر مايو ١٩٣٢م بحجة المحافظة على الأمن ونشر أصول الدين الحنيف في ربوع هذه المنطقة.

^٩ يمكن الرجوع إلى:

- فتوح الخترش، تاريخ العلاقات السعودية اليمنية ، ١٩٨٣ .
- فرد هوليدي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، ١٩٨٢ .
- عبد الله الشايжи، مشاكل الحدود العربية، ٢٠٠٠ .

وفي ظل هذه الأجواء المشحونة بالتوتر ونتيجة لإصرار إمام اليمن على أن نجران ليست من الأراضي السعودية قام الملك عبد العزيز بإعطاء الأوامر لقواته لوضع حد نهائي لمشكلته مع الإمام. وبعد أن تمكنت القوات السعودية من استعادة نجران ومرتفعات عسير وتوغلت في داخل الحدود اليمنية اضطر الإمام إلى طلب الصلح وعقد معايدة الطائف لعام ١٩٣٤م، وهي المعايدة التي تم بموجبها تسوية جميع المسائل المتنازع عليها. وقد اشتملت هذه المعايدة على "إنهاء حالة الحرب القائمة بين الملوكين الدقة والوضوح. وتضمنت مادتها الأولى على" إنهاء حالة الحرب القائمة بين الملوكين وقيام حالة سلم دائم وصداقة وطيدة وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعها أو ببعضها"^{١٠}. وأوضحت المادة الثانية بأن "كلا من الفريقين يعترف باستقلال الآخر استقلالاً تاماً وأن جلالته الإمام يحيى يتنازل عن أي حق يدعوه باسم الوحدة اليمنية أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعايدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو آل عايش أو في نجران وبلاط أيام، كما أن جلالته الملك عبد العزيز يتنازل بموجب هذه المعايدة عن أي حق يدعوه من حماية واحتلال أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعايدة تابعة للإمارة من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو غيرها"^{١١}.

وإذا كانت اتفاقية الطائف لعام ١٩٣٤م قد وضعت الأسس الثابتة لمستقبل العلاقات السعودية اليمنية وفصلت بشكل واضح ودقيق الحدود الإقليمية للدولتين فإن التطورات الإيجابية التي أعقبت التوقيع على هذه الاتفاقية قد اعتبرت ثمرة من ثمارها. "وما أن مضى عشرة أشهر على توقيع اتفاقية الطائف حتى سمع الناس بمحاولة

^{١٠} وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ، ص ١٥٣.

^{١١} وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات، المرجع السابق.

لاغتيال الملك عبد العزيز ببرها إمام اليمن حين كان الملك عبد العزيز يطوف بالكة المشرفة في حج عام ١٩٣٥ م بصحبة ولی عهده الأمير سعود (الملك سعود). ومع ذلك فقد صفح الملك عبد العزيز وحاول كتم غيظه ونسيان ما حدث^{١٢}.

وبعد الإطاحة بنظام الإمامة في اليمن قام نظام جمهوري بقيادة المشير عبد الله السلال في عام ١٩٦٢ م، وقد حاولت المملكة العربية السعودية بذلك كل الجهود الممكنة للحفاظ على علاقة أخوية بين البلدين، ولكن اندفاع النظام الجمهوري الجديد في اليمن وتبنيه لشعارات الثورة والاشتراكية واتخاذه مواقف عدائیة تجاه المملكة ساهم في تعكير العلاقات السعودية- اليمنية. وقد ظل الأمر على هذه الحال لفترة طويلة حتى تأکد لقيادة اليمنية أن التطرف في معالجة الأمور لن يخدم القضية أو يقود لتحسين العلاقات السعودية اليمنية. وبعد استقرار الأوضاع في اليمن وتوجه قيادته الجديدة لبناء جسور التفاهم مع المملكة العربية السعودية بادرت المملكة إلى اتخاذ خطوات إيجابية نحو اليمن، وخاصة فيما يتعلق بقضية الحدود التي كان النظام في اليمن يطالب بإعادتها النظر فيها. ومن هذا المنطلق فقد اتفق الطرفان (السعودية واليمن) في ١٠/٣/١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠٠/٦/١٢ م على التوقيع على معاهدة جدة الدولية التي تعتبر أحدث معاهدة دولية لترسيم الحدود بين البلدين.

وبالتوقيع على هذه المعاهدة تكون المملكة العربية السعودية واليمن قد حققنا نصراً كبيراً وضربيتاً مثلاً رائعاً لما يمكن أن تقوم عليه العلاقة السلمية بين بلدان متقاربين. وتشير كل الدلائل إلى أن العلاقات السعودية اليمنية تسير الآن بشكل جيد، وأنه ليس هناك ما يدعو إلى عدم تطوير هذه العلاقة ودفعها إلى الأمام لما فيه خير ومصلحة الشعبين الشقيقين.

^{١٢} عبد الله القباع، العلاقات السعودية اليمنية، الرياض: مطبع الفرزدق ١٩٩٢ م، ص ١٨٩.

مشكلات الحدود السعودية مع الكويت: وهي مشكلات ناجمة عن عدم وجود خرائط دقيقة لترسيم الحدود بين السعودية وهذه الدول وقد تسببت في العديد من علاقات سوء الفهم والجوار وكادت أن تصل إلى النزاع المسلح، بل وحصلت مناوشات عسكرية محدودة تم احتواءها^{١٣}، وقد نتجت هذه المشكلة عندما قام كوكس بترسيم الحدود بين المملكة العربية السعودية والكويت وحينها اعترض حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر على إعطاء جزء من أرضه إلى ابن سعود، فكان رد كوكس أن ابن سعود قوي الآن وقوته تتنامي، بينما الكويت ضعيفة وان الكويت تستطيع أن تسترد ما سلب منها إذا سار شيخها في قوة الشيخ مبارك (شيخ الكويت السابق) وذلك سيكون دون معارضة بريطانيا.^{١٤} ولقد نجحت جهود المملكة العربية السعودية والقيادات السياسية في هذه الدول العربية خلال العقد والنصف الماضيين (بعد حرب الخليج الثانية الناجمة عن غزو العراق للكويت) الاتفاق على الترسيم النهائي للحدود من هذه الدول المجاورة.

إن العديد من المشكلات الحدودية بين المملكة العربية السعودية كان وراءها بريطانيا عندما كانت متواجدة في منطقة الخليج العربي، ويعود ذلك لأسباب كثيرة من أهمها خدمة المصالح البريطانية سواء كانت سياسية أم اقتصادية. فمثلاً يجمع العديد من المهتمين والمتخصصين في شؤون الخليج بأن ما قامت به بريطانيا في الخمسينيات على التحرير ودعوة الإمارات وعمان على المطالبة بواحة البريمي يعود إلى فشل بريطانيا في الحصول على امتياز التقسيب عن النفط، وخاصة في المملكة العربية السعودية، ويظهر انزعاج بريطانيا جلياً عندما نجحت الشركات الأمريكية في

^{١٣}- إسماعيل صبري، أمن الخليج وتحفيظ الصراع الدولي، ١٩٨٤.

^{١٤}- أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، (الكتاب: دار ذات السلسل، ١٩٨٤)، ص ٣٥٩.

الحصول على امتياز التقسيب عن النفط، فقامت باحتجاجات عديدة في العديد من المناطق التي ادعت أنها تعود لدول خليجية.^{١٥} ويرتكز الخلاف الحدودي بين السعودية والكويت حول ثلات مناطق هي (المنطقة المحايدة بين رأس القليطممة في الشمال ورأس مشعاب في الجنوب - جزيرة أم المرادم - جزيرة قارون).

فقد كان مع تصاعد الاهتمام بشئون الثروات النفطية والطبيعية الكامنة في المنطقة المحايدة بين الكويت وال سعودية فرغم الطرفان في عام ١٩٦٥م تقسيم هذه المنطقة واستثمار ثرواتها وتعيين الحدود التي تخضع لسيادة كل دولة وفقاً لما جاء بالاتفاقية العقير لعام ١٩٢٢م والمحضر الموقع في الكويت في عام ١٩٦١م (وكان مؤتمر العقير الذي عقد في عام ١٩٢٢م هو المنطلق الذي ساهم في ترسيم الحدود السياسية بين البلدين). وقد نص مؤتمر العقير على أن "تبتدئ حدود نجد والكويت غرباً من ملتقى وادي العوجة وبالباطن وتكون الرقعي لنجد، ومن هذه النقطة تمتد على خط مستقيم إلى حيث تلتقي بالخط التاسع والعشرين عرضاً من الأرض وينصف الدائرة الحمراء المشار إليها في المادة الخامسة من الاتفاق الإنجليزي - التركي المؤرخ ٢٩ تموز/ يوليه سنة ١٩١٣م، وهذا الخط يستمر إلى جانب نصف الدائرة الحمراء حتى يصل إلى النقطة التي تنتهي عند الساحل جنوبى رأس القليعة وهو الحد الجنوبي الذي لا نزاع فيه لأراضي الكويت)^{١٦}. وبعد مباحثات مضنية توصل الطرفان إلى اتفاقية لتقسيم المنطقة المحايدة وذلك في عام ١٩٦٥م. وبموجب هذه الاتفاقية

^{١٥} الطاهري، حمدي، المملكة العربية السعودية تاريخ وواقع، دار الإشعاع للطباعة، ١٩٩١م، ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

^{١٦} مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية - البحث عن الاستقرار، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٩م، ص ١١-١٣.

"أصبح الحد المنصف لمساحة المنطقة والذي يبدأ من نقطة عند منتصف الساحل شرقاً على خط انحسار الماء وينتهي عند الحد الغربي في المنطقة هو الحد الفاصل بين قسمي المنطقة". كما أن المادة الثانية من هذه الاتفاقية أوضحت أن النصف الواقع شمال الحد المنصف للمنطقة المقسومة هو تابع للكويت، أما النصف الواقع جنوب الحد المنصف للمنطقة المقسومة فهو تابع للسعودية. وبموجب هذه الاتفاقية أصبح لكل طرف حق ممارسة سيادته الكاملة على الجزء الذي يتبعه واستغلال الثروات الطبيعية الكامنة فيه. وبالإضافة إلى ذلك فقد اتفق على أن يلحق بالجزء البري بالمنطقة المقسومة ما لا يزيد عن ستة أميال بحرية من منطقة قاع البحر وما تحته لأغراض الاستثمار. كما تعهد الطرفان بموجب هذه الاتفاقية بأن "تبقي اتفاقية الامتيازات البترولية القائمة حالياً سارية المفعول، ويتعهد كل من الطرفين باحترام أحکامها وما قد يطرأ عليها من تعديلات في ذلك النصف من المنطقة المقسومة الذي يضم إلى إقليمه.

أما فيما يتعلق بالمنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة فقد وقع الطرفان في ٢٠١٤/٣/٥ الموافق ٢٠٠٧/٢ اتفاقاً حداً بموجبه المناطق التابعة لكل طرف وأنهيا بذلك كل الخلافات التي كانت تشكل مصدراً للقلق أو تثير بعض الحساسيات حول مسائل السيادة ومناطق النفوذ. وبموجب اتفاقية المنطقة المغمورة المشار إليها آفأـاً اتفق البلدان على أن ملكية البلدين المتعاقدين للثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة مشتركة وتشمل جزيرتي (قارو) وأم (المرام) والمنطقة الواقعة بين الحد الشمالي المشار إليه في المادة الثانية من الاتفاقية، ومسار الحد الشمالي المعجل وفقاً للمادة الثالثة من الاتفاقية. وبهذه الاتفاقية التي وقعت في عهد كل من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وسمو الشيخ جابر الأحمد الصباح تكون العلاقات السعودية - الكويتية قد ازدادت رسوحاً وتوسعت جميع العقبات التي كانت تخيم على هذه العلاقات في السنين الماضية. فقد كانت إحدى

أولويات السياسة السعودية في الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز هي إيجاد حل سريع لكل الصراعات والمشاكل الحدودية وتصفيتها، بما فيها رسم الحدود النهائية ما بين سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، وتحديد الحدود ما بين السعودية والكويت، وحل النزاع ما بين قطر والبحرين بشأن جزيرة حوار.^{١٧}

مشكلة الحدود بين السعودية وقطر: وقد مرت عملية رسم الحدود بين السعودية وقطر بمراحل عدة وكانت بريطانيا الطرف المتحكم بتحديدها، كما هي الحال فيسائر الحدود السياسية في منطقة الخليج. وقد طرح ابن سعود على كوكس المندوب البريطاني في العراق فكرة ضم أجزاء من أراضي قطر إلى جزيرة البحرين، ولكن كوكس رفض ذلك بشدة، حيثرأى إن حدود قطر تبدأ من نهاية الخليج الواقع جنوب جزيرة البحرين ويمتد إلى الشرق من أنباك، وقد عرف هذا الخط بـ"تصريح كوكس" دون أن يتحول إلى اتفاق بريطاني - سعودي.^{١٨}

وقد وقع خلاف بين قطر وال سعودية حول منطقة "دوحة سلوى" جنوب قطر، وهو نزاع بدأ منذ عام ١٩٦٥، وتوصل فيه الطرفان إلى تفاهم عينت بموجبه الحدود البرية والبحرية بين البلدين، وقسمت منطقة النزاع "دوحة سلوى" مناصفةً بينهما، وأصبح "جبل نخش" تابع لقطر، في مقابل بقاء "هجرتي السكك وأنباك" لل سعودية، إضافةً إلى حصولها على اعتراف قطري بتبعة حور العديد لها، وعاد الخلاف للظهور في عام ١٩٩٢م، بسبب عدم ثبات الخط الحدودي الجديد على الأرض، ووقعت بعض المناوشات الحدودية المؤسفة تأزمت خلالها العلاقات بين البلدين، وقامت مصر بجهود وساطة ناجحة أدت إلى مفاوضات بين الطرفين تمخضت عنها تسوية مقبولة، وقامت

^{١٧} الغادري، نهاد، **السياسة الخارجية السعودية-الأهداف والأساليب**، ص ١١٧.

^{١٨} عبد العزيز المنصور، **التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩**، (الكريت: دار ذات السلسل، ١٩١٤)، ص ٧٧.

شركة فرنسية متخصصة بترسيم الحدود بين البلدين في ١٩٩٦م، ووُقعت اتفاقية تسوية
نهاية بين البلدين في ٢١ مارس ٢٠٠١^{١٩}

ويرتكز أهم الخلافات بين السعودية وقطر على منطقة تسمى الخفوس وهي بالقرب من الطريق المؤدي إلى قاعدة بحرية صغيرة شيدتها السعودية مؤخراً في خور العديد، وهو خور صغير يقع جنوب قطر، كان يتبع دولة الإمارات قبل أن تتنازل عنه للسعودية في اتفاقية ١٩٧٤، وترجع أهمية موقع الخفوس بالنسبة لقطر لكونه يربطها بدولة الإمارات أكبر شريك تجاري لها في منطقة الخليج، ويري القطريون أن سيطرة السعودية على هذا الموقع تجعل الطرق البرية لقطر محاطة تماماً بالأراضي السعودية، وعليهم أن يمرروا بنقاط المرور السعودية قبل الوصول إلى الإمارات.

مشكلات الحدود السعودية مع عمان: لقد كانت واحة البريمي^{٢٠} المتنازع عليها

قد دخلت في نطاق الدولة السعودية الأولى بين (١٨٠٠-١٨١٨م) ثم في الفترة الواقعة ما بين (١٨٤٠-١٨٩١م) ثم في عصر الدولة السعودية الحديثة وخضعت فعلاً للسلطة السعودية وأخذ سكانها يدفعون بشكل طوعي الزكاة الشرعية لآل سعود إلا أن سلطان مسقط وحاكم مشيخة أبو ظبي أنكرا بایعاز من الإنجليز شرعية هذا الوجود وادعوا ملكية الواحة وطالباً باستعادتها وتأكد حقهما عليها. "وقفت إنجلترا من ورائهما،

^{١٩} صادق سعيد محروس، "منازعات الحدود في مجلس التعاون الخليجي: ملامحها العامة مع دراسة للنزاع القطري-البحريني والنزاع القطري-السعودي". مرجع سابق، ص ٢٦٦.

^{٢٠} منطقة البريمي: إحدى مناطق النزاع على الحدود بين إمارة أبوظبي وسلطنة مسقط وعمان وبين السعودية، وهي عبارة عن دائرة مساحتها ٩٨٥ كم مربع تقع في منطقة واسعة تفصل الخليج العربي عن خليج عمان.

تؤديها وتتادي بأن الواحة من أملاكهما وأنها باعتبارها متعاقدة معهما ومسئولة عن أنهمما الخارجي فهي تتولى الدفاع عن حقوقهما.^{٢١}

ويجمع الكثير من الكتاب والمراقبين بأن إثارة هذه المشكلة من قبل بريطانيا تعود إلى فشل البريطانيين في الحصول على امتياز التقىب عن البترول في المملكة العربية السعودية ونجاح الأمريكيين في الاستئثار بهذه الصفة. ومع أن المملكة العربية السعودية قد عرضت على بريطانيا رغبتها في أن تحصل الشركات البريطانية على عقد لامتياز التقىب عن البترول في أراضي المملكة العربية السعودية، إلا أن تردد الشركات البريطانية وعدم رغبتها في الدخول في مثل هذه المغامرة فتح الباب أمام الشركات الأمريكية التي قدمت عروضاً أكثر إغراء وأقل تكلفة مما أدى إلى فوزها بعقد التقىب عن البترول في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣م.

وبعد مرور عام واحد فقط على منح امتياز التقىب عن البترول في أراضي المملكة للشركات الأمريكية طلبت الحكومة البريطانية ضرورة تخطيط الحدود بين المملكة من جهة وسلطنة عمان ومشيخة أبو ظبي من جهة ثانية على أساس "الخط الأزرق" و"الخط البنفسجي" اللذين ورد ذكرهما في الاتفاقتين المعقودتين بين الحكومة البريطانية والحكومة التركية في عامي ١٩١٢م و١٩١٣م. وقد رفضت الحكومة السعودية الاعتراف بشرعية هاتين الاتفاقيتين وفصلت رأيها في مذكرة رفعتها للحكومة البريطانية بهذا الشأن. ومع قيام الحرب العالمية الثانية توقفت المحادثات حول هذه المشكلة، ولكن الفريقين عادا لبحثها من جديد في عام ١٩٤٩م. وبعدأخذ ورد اتفاق الفريقان على عقد مؤتمر في لندن في ٨ أغسطس ١٩٥١م، ولكن هذا المؤتمر لم يسفر عن نتائج نهائية. وقد عقد مؤتمر آخر في الدمام في العام التالي وفيه عرضت السعودية

^{٢١} أمين سعيد، *الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة*، (بيروت، دار الكاتب العربي، بدون تاريخ) ص ١٣٣ .

فكرة الاستثناء، ولكن الإنجلiz لم يقتعوا بهذا الاقتراح. وفي اجتماع بين وزير خارجية المملكة العربية السعودية (الأمير فيصل بن عبد العزيز آنذاك) وسفير بريطانيا في جدة اتفق الطرفان على تجميد الأوضاع على ما هي عليه وأن يتوقف الطرفان عن اتخاذ أي إجراء من شأنه تصعيد المشكلة ريثما يتم الاتفاق على حل سلمي. وقد عرف هذا الاتفاق "اتفاقية التوقف" لعام ١٩٥٢ م.

ويعتبر قيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ م هو الذي مهد الطريق لحل العديد من المشكلات العالقة بين دول المجلس. وفي ضوء هذه المتغيرات وانطلاقاً من الرغبة الصادقة لكل من القياديين في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان "وقع الطرفان في حفر الباطن أول اتفاقية لرسم خط حدودي مشترك يتقى بصورة عامة مع خط الرياض المعدل، وإن كان قد تردد أنها منحت الرياض ممراً غير سلادي إلى بحر العرب لقاء تنازلها عن مطالبها في ظفار. وفي أيار/مايو ١٩٩١ م تبادل الطرفان وثائق التصديق على اتفاقية الحدود الدولية بينهما، وبحلول آذار/مارس ١٩٩٥ م أنهت شركة ألمانية جميع أعمال تحديد الحدود على الأرض، والتي يربو طولها على ٦٥٠ ميلاً، ووضع العلامات الحدودية بأحدث الطرق الفنية المتوفرة"^{٢٢}.

وبالتواقيع على هذه الاتفاقية تكون المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان قد أنهيا خلافاً حدودياً استمر النقاش والجدل حوله فترة طويلة من الزمن. ولا شك في أن مثل هذا العمل قد ساهم في تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين وساعد على تمهيد الطريق للتتوقيع على اتفاقيات مماثلة مع بعض الدول المجاورة.

الحدود القطرية البحرينية:

لم يشاً الاستعمار البريطاني قبيل منح الاستقلال لدوليات المنطقة أن ينهي الخلافات الحدودية البحرينية بين البلدين حول جزيرة حوار وفشت الدبيل، ورغم أن

^{٢٢} مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية- البحث عن الاستقرار، مرجع سابق، ص ٩١.

البلدين عضوين في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية إلا أنها لم يتبدلا التمثيل الدبلوماسي وكانت المشكلة الحدودية (والتي من المحتمل أن تحتوي باطنها على النفط والغاز) تثار بين البلدين إلى درجة المواجهة المسلحة، وتم رفض كل الوساطات لإنهاء تلك المشكلة وحلها عربياً أو خليجياً أو إسلامياً حتى تم تصعيد الأمر إلى محكمة العدل الدولية (ونكبد البلدين خسائر فادحة قاربت المليار دولار) وتم حلها، وقبل البلدين الحل عام ٢٠٠٠، وتم التوصل لحد ونهاية لهذا الصراع الحدودي^{٢٣}.

إن تلك نماذج من الخلافات الحدودية التي تشكل قنابل موقوتة لا يعلم إلا الله متى تتفجر بين الدول العربية لتخلف حرباً وسوء نوايا بين دول الجوار. والمشكلات الحدودية البيئية بين الدول العربية هي تركبة استعمارية ثقيلة ورثتها النظم السياسية العربية بعد استقلالها، ولم تبذل فيها جهود صادقة لوضع حد لها بما يخدم مصالح الشعوب والأمة العربية.

ومن النادر أن نجد دولة عربية واحدة ليس لديها مشكلة حدودية مع أحد جيرانها سواء العرب أو غير العرب بما يترتب عليها من عدم الاستقرار السياسي بين هذه الدول من جهة وإعاقة خطط وبرامج التنمية المشتركة من جهة ثانية وقطع أوصال الشعب العربي وحرمانه من التواصل والتنقل بين الحدود العربية من ناحية ثالثة، وبالطبع صرف النظر عن برامج وخطط تنمية المناطق المتنازع عليها بين هذه الدول ورفع مستوى معيشة سكانها. وتشكل التزاعات الحدودية بين الدول العربية أحد أهم العوامل لزرع الريبة والشك وعدم الثقة والتكامل بين هذه الدول قيادات وشعوبها، حيث تسود بين أجزاء الوطن العربي حرب باردة وسوء نوايا لا يبدو وإنها ستزول وتطوي مرحلة الاستعمار وأثاره في المنطقة العربية.

^{٢٣} - عبد الله الشابجي، **مشكلات الحدود العربية - قنابل موقوتة**، القبس، ٢٠٠٠/٦/١٠.

البحث الثاني

مدخل لتاريخ البحرين

البحرين في التاريخ القديم:

يقصد بالبحرين ما كان يفهمه العرب في تلك العهود وهي الإقليم الممتد على ساحل الخليج العربي بين البصرة وعمان،^٤ وهي بهذا التعريف تشمل ما يعرف في الوقت الحاضر بالكويت والإحساء^٥ والبحرين وقطر وتنصل غرباً باليمامه وشمالاً بالبصرة وجنوباً بعمان.^٦

^٤ البحرين: (جاء في كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي عن البحرين أنها: "اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان"، ثم وصفها بقوله "فيها عيون ومياه وبلد واسعة"، وقد ذكرها الفلاشندى في كتابه "صبح الأعشى" وقال بأنها تحتوى على قرى كثيرة، ومن قرى البحرين التي ذكرها ابن خردانة (المتوفى ٢٠٠ هجرية/١١٣ ميلادية) في كتابه المسالك والممالك: الخط والقطيف والأرة وهجر، ومن القرى التي ذكرها ابن الفقيه في كتابه "مختصر كتاب البلدان": الحوس والكثيب الأكبر والكثيب الأصغر).

^٥ الإحساء: جاء في الجزء الأول من كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي: "الإحساء: بالفتح والمد ، جمع حسي، بكسر الحاء وسكون السين، وهو الماء الذي تشفه الأرض من الرمل، فإذا صار إلى صلابة أمسكته، فنحفر العرب عنه الرمل فتستخرجه" وأضاف: "والإحساء: مدينة بالبحرين، معروفة مشهورة، كان أول من عمرها وحصنتها وجعلها قصبة هجر أبو طاهر سليمان بن أبي سعيد الجنابي القرمطي، وهي إلى الآن مدينة مشهورة عاصرة"

^٦ علي حبيبة: من قضايا التاريخ في البحرين، الوثيقة - تصدر عن مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، العدد الخامس - السنة الثالثة، شوال ١٤٠٤ هـ / يوليو ١٩٨٤ م، ص ٤٨.

ولقد تغيرت الأسماء على البحرين عبر العصور القديمة فمن "نيدوك" كي "عند الأكاديين إلى "دلمون أو تيلمون" عند السومريين إلى "تايلوس" عند الفينيقيين. وهكذا إلى "البحرين" عند الفرس ثم "أوال"^{٢٧} عند المسلمين.

وتعتبر فترة دلمون ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد أي قبل خمسة آلاف سنة، ودلمون^{٢٨} كانت جزء من أول حضارة عرفها الإنسان وهي الحضارة السومرية. وهي من جزيرة قيس الواقعة على ساحل إيران حتى البصرة. وقيس (الموجود في اسم جزيرة قيس) هم قبيلة بني عبد القيس التي يرجع إليها نسب عدد غير قليل من أهل البحرين. عبد القيس هي القبيلة الأكبر وأكثر الحكام الذين حكموا البحرين الكبرى كلهم كانوا ينتسبون إليها . فكانت قبيلة كبرى بحيث إن جزيرة قيس – إلى الآن – مستمد اسمها من هذه القبيلة وكانت تخضع لحكمهم في يوم من الأيام، ثم هناك فترة اختفى فيها ذكر دلمون وهي مجهولة إلى الآن ثم ظهر اسم إقليم البحرين (الإقليم الممتد من ساحل عمان حتى البصرة والذي استمر كذلك حتى الغزو البرتغالي لجزيرة أوال في العام ١٥٢١).

وبعد «دلمون» لم يسجل التاريخ أي شيء يذكر عن البحرين حتى فجر الإسلام في القرن السابع الميلادي فارتبطت جزيرة البحرين سياسياً واجتماعياً بمجتمع الجزيرة العربية. وكانت دائماً تحت سلطة الخلافة الإسلامية في مختلف العهود. وفي أواخر

^{٢٧} أوال: (ذكرها ياقوت الحموي في كتابه معجم البلدان بقوله: "جزيرة يحيط بها البحر بناحية البحرين، فيها نخل كثير وليمون وبسانين"، فهي جزيرة البحرين الحالية، أما كلمة "البحرين" التي ذكرها الحموي في تعريفه فيقصد منها البحرين بالمعنى القديم أي من البصرة شرقاً إلى عمان جنوباً، ومن اليamente شمالاً إلى ساحل الخليج جنوباً).

^{٢٨} (دلمون في الوثائق التاريخية القديمة: فقد جاء مراراً لاسمين آخرين. هما: "ماغان وملوكخا" وكان ذلك في وثيقة تاريخية تعود إلى أيام الملك السومري "أور-نانش" أي حوالي ٢٥٠٠ - ٢٥٠٠ قبل الميلاد وفي نص الوثيقة يعلن الملك أنه احضر خشب البناء لإنجاز معبد الآلهة في مدينة لاغاش السومرية من دلمون).

القرن الثالث الهجري احتل أبو سعيد الجنابي – أحد قادة القرامطة – مدينة هجر عاصمة البحرين وقتها واتخذ من مدينة الإحساء عاصمة لدولة القرامطة. وقد انتهت هذه الدولة سنة ٩٧٦م. ثم تعرضت هذه المنطقة لغزو جينكزخان ثم زعيم المغول هولاكو وبقي المغول فيها إلى أن استولى عليها البرتغاليون وحصناها كما حصناوا بعض موانئ الخليج العربي لتأمين طريق تجارتهم إلى الهند.

ومن ثم جاء القرامطة وهم حركة إسماعيلية سرية ادعى التشيع وحكمت البحرين الكبرى ١٨٠ سنة (من عام ٨٩٩م حتى عام ١٠٨٠م) وانتهى حكم القرامطة عندما غزوا الكعبة وانتزعوا الحجر السود منها وأحضاروه إلى منطقة الإحساء لنقل الكعبة إليها. والثورة على القرامطة بدأت من جزيرة أولى فكانت هناك قبيلة تسمى الزجاج (الثائر ضدتهم كان اسمه أبو البهلوان وهو من هذه القبيلة). ولا بد من الانتباه إلى أن حكم القرامطة كان يدين بالولاء إلى الدولة الفاطمية في مصر حيث كانت دولة شيعية إسماعيلية. والقرامطة فرع من فروع الإسماعيلية فكانت الصلاة تقرأ والمساجد تفتح باسم الخليفة الفاطمي. في فترة الثورة على القرامطة، سيطرت عائلة عسكرية شيعية على الدولة العباسية وهم البويعيون. وعائلة آل بويه سيطرت على بغداد والدولة العباسية لمدة ١٢٠ سنة. ففي هذه الفترة أيضاً قام أهل البحرين بالانقلاب على الدولة القرمطية (التابعة من حيث الاسم للدولة الفاطمية بمصر) وأعلنوا الولاء إلى بغداد على أساس أن بغداد أيضاً كانت شيعية في تلك الفترة ورفعوا اسم الخليفة العاسي (الخليفة العاسي كان خاتم في يد أمير الأمراء من آل بويه)، ولذا بقت البحرين على الولاء السياسي لأهل البيت.

لقد ظل البرتغاليون يسيطرون على البحرين من سنة ١٥٢١م إلى سنة ١٦٠٢م حين أجlahم عنها الفرس واحتلوها. ولكن سلطان عمان ما لبث أن انتزعها منهم. ثم

عاد الفرس لاحتلالها في عهد نادر شاه، فتصدت لهم القبائل العربية بزعامة آل خليفة وأخرجتهم منها عام ١٧٨٣ م.

وكانت البرتغال أول التحركات الأوروبية باتجاه الخليج، وكان ذلك بهدف نشر الدين المسيحي بالدرجة الأولى وبهدف اقتصادي بالدرجة الثانية. حيث قال الفونسوري البوكيريك عام ١٥٠٦ لجنوده "إن الخدمة الجلية التي سنقدمها لله في طردنا المسلمين من هذه البلاد"^{٢٩}، حيث أفاد السفير الهندي ك.م. بانيكار، إلى إن البوكيريك بعد ذكر خدمة الله والدين المصالح العالمية من المنطقة التي في مثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار استقرار العالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج.^{٣٠}

وعندما جاء البرتغاليون وسيطروا على البحرين في عام ١٥٢١ م قتلوا الحاكم (مقرن آل حبر) وتم قطع رأسه وأرسلت صورة الرأس (صورة بواسطة الرسم) هدية إلى ملكة البرتغال – ولا زالت صورة الرأس المقطوع موجودة في متحف البرتغال حتى الآن. وعلى أثر ذلك منح ملك البرتغال قائد الجيش لقباً رفيعاً يضاف إلى اسمه وهو "رأس الملك وذلك اعترافاً بما حققه من انتصار مظفر".^{٣١} و كانت تلك الفترة هي بداية التوسيع الأوروبي للمنطقة الخليجية. وقد فضلاً احتلال جزيرة البحرين الصغيرة على باقي المناطق لأنها كانت غنية بصيد اللؤلؤ وكانت أغنى بلاد في الخليج. واستمر الاحتلال البرتغاليين حتى عام ١٦٠٢ م رغم استمرار تكرار ثورات البحرينيين ضدهم والتي نتجت في أحدي المرات عن مقتل قائد الحامية البرتغالية.^{٣٢} وفي تلك الحقبة من

^{٢٩} محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، دمشق، ١٩٨٤ م، ص ١٥٧.

^{٣٠} عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج، بيروت، المركز العربي للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص ١٠.

^{٣١} السير تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف - مستشار حكومة البحرين سابقًا، ترجمة مهدي عبد الله،

١٤١١هـ / ١٩٩١م.

^{٣٢} السير تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف - مستشار حكومة البحرين سابقًا، مرجع سابق، ص ٦٠.

الزمن كان البرتغاليون والبريطانيون والإيرانيون يتشارعون من أجل الهيمنة على الخليج، وفي سنوات لاحقة انضم إليهم الأتراك وقاموا بمحاولات فاشلة للاستيلاء على البحرين. ومنذ تلك الفترة بدأ انتصارات هذه الجزرية عن البحرين الكبرى، وافتصر اسم البحرين على أولى وجزر الصغرى المحيطة بجزيرة أولى.

وعندما أدرك العثمانيون ضرورة التدخل ضد التوسعات البرتغالية فقد طلب سليمان القانوني من والي مصر تحريك باتجاه المنطقة، وفي عام ١٥٥٢م تمكن حملة عثمانية أخرى بقيادة ديري بيك من هزم البرتغاليون وإعادة الاستيلاء على مسقط وجزيرة قشم ولكنها عجزت عن الاستيلاء على هرمز، وخلال الفترة ١٥٨١-١٥٥٧ تجددت المعارك بين الجانبين وشملت مناطق مسقط فكان النصر للعثمانيين في معظم المعارك، وعند ذلك أدرك البرتغاليون صعوبة بقائهم في أي من مناطق الخليج.^{٣٣}

أما عن دور إيران في الخليج فيتمثل في تعين الشيخ مذكور بن طاهر المطروشي قرابة عام ١١٣٠هـ من قبل نادر شاه (حاكم إيران) بمنصب شاه بندر لميناء بوشهر، وذلك بعد إنشاء قاعدة بوشهر البحرية سعياً في بسط نفوذ الدولة الفارسية.^{٣٤}

البحرين في التاريخ الحديث:

عرفت البداية لتاريخ البحرين الحديث خلال عام ١٧٦٦م عندما بدء خروج قبيلة آل خليفة من الكويت وتزورها إلى الجنوب من الساحل الشرقي لجزيرة العربية،

^{٣٣} سالم مشكور، محضنة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، ١٩٩٣، ص ٩-٨.

^{٣٤} جاء في كتاب البنعلي، راشد بن فاضل، مجموع الفضائل في فن النسب و تاريخ القبائل، صفحة ٥٠، على لسان راشد بن عمار الجديع البنعلي في هجاء الشيخ ناصر آل منصور، لقصيدة النبطية التالية، ورشد بن عمار هذا من المعاصرين لأحداث فتح جزيرة البحرين عام ١١٩٧هـ.

بقيادة رئيسها الشيخ خليفة بن محمد، حيث استقرت في موقع يعرف "الزيارة" على الساحل الغربي لجزيرة قطر. وينتسب آل الخليفة إلى فرع الشملان، وهم من فخذ جُميلة، من قبيلة عنزة. وقد هاجرت جماعة من قبيلة عنزة ومن غيرها، أطلق عليه "عنة" أو "العنوب"، من موطنها في منطقة الهدار، الواقعة في الأفلاج، جنوبى نجد، نتيجة للفحط والجدب، وانتقلوا في مسيرتهم نحو ساحل الخليج العربي، في النصف الثاني من القرن الحادى عشر المجرى/ النصف الثانى من القرن السابع عشر الميلادى تقريبا.

وبعد هزيمة آل منكور في الزيارة مباشرة شرع الشيخ احمد بن محمد آل خليفة إلى جمع قواته استعداداً لمهاجمة البحرين، فانضم إليه الجلاهمة في الرويس، وأآل مسلم من الحويلة، وأآل بن على من الفويرط (اتفق أغلب المؤرخون على أن آل بن على وأآل بنى علي العمانيون هم في الأساس قبيلة واحدة انتقلت من نجد إلى عمان)^{٣٠}، وأآل سودان من الدوحة، وأآل بوعينين من الوكرة، والقبسات من خور حسان، وأآل سليم من الدوحة، والمنانعة من أبو ظلوف، و السادة من داخل قطر،^{٣١} وتدفقت هذه الجموع إلى جزيرة البحرين وأجبرت حاميتها على الاستسلام في ٢٨ شعبان ١١٩٧هـ (وذكر ٢٨ يوليو ١٧٨٣م)^{٣٢}، وتم إجلاء عائلة الشيخ ناصر بعد استسلامهم إلى بندر بوشهر معززين ومكونين.^{٣٣}

^{٣٠} آل بن على - راشد بن فاضل، مجموع الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل - قبيلة آل بن على (سليم والمعاصيد).

^{٣١} ج. ج. لورير، دليل الخليج التاريخي الخامس، ج ٣، ص ١٢٧٤.

^{٣٢} Bombay Selections: Uttobees, Op. Cit., pp. ٣٦٢-٣٧٢.

^{٣٣} النبهانى، محمد بن خليفة، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، صفحة ١٢٦.

وقد استوطنوا، في أول الأمر في شبه جزيرة قطر ومن ثم نزحوا عنها. وتنقلت جماعة العتوب على شاطئ الخليج العربي، حتى بلغت "الكوت"، وهو حصن ابن عريعر، زعيم بنى خالد، وأقامت فيه، والذي سمي فيما بعد "الكويت" وكان بنو خالد يسيطون سلطانهم على تلك المناطق، ونمط بينهم وبين العتوب علاقات مودة، واتخذ العتوب مدنًا صغيرة على الساحل لسكنائهم مثل الكوت والزيارة. وبإقامة العتوب على السواحل، تعلموا ركوب البحر للتجارة، وتعاظمت سفنهم. وبدأت مظاهر الثروة تعم مناطقهم، وصاروا قوة اقتصادية ملحوظة.

وقد تم تأثير حكومة في الزيارة وراحوا يتطلعون إلى الاستيلاء على جزر البحرين والتي تبعد نحو ١٨ ميل من الساحل الشمالي لقطر، وفي عام ١٧٨٣م استولى آل خليفة على البحرين وأسسوا فيها حكومتهم والتي استمرت حتى اليوم، ولكنها كانت محطة أنظار دول الجوار، مثل السعودية ودول فارس وعمان.

وفي الزيارة لخذ آل خليفة يتحينون الفرصة لاستعادة البحرين التي أصبحت في يد السيد سلطان بن احمد حاكم عمان، لذلك استعان العتوب بالإمام سعود بن عبد العزيز آل سعود (الوهابي) في استرداد جزيرة البحرين، فأمر الإمام سعود قائده في نواحي قطر إبراهيم بن عفیسان فاستولى على جزيرة البحرين، ومنع آل خليفة من حكمها،^{٣٩} يقول في ذلك عثمان ابن سند (نزغ بين حكامها الشيطان وبين سلطان عمان فسير إليهم الجنود والراكب واستولى على الكاهل والغارب من دون أن يكون له مطاعن ومضارب وصیر حكامها من جملة الرعايا و ما كانت منه إلا أحدي البلايا

^{٣٩} البنعلي، راشد بن فاضل، مجموع الفضائل، ص ٥٢.

فالتجلأوا بعد ذلك إلى ابن سعود فأمدهم بقبائل و جنود فركبوا عليها بعد انصراف العماني إلى أقطاره).^{٤٠}

وبعد استيلاء العتوب على جزيرة البحرين بدعم من السلطات العثمانية، حاول الشيخ ناصر آل مذكور إقناع الحكومة الفارسية بأهمية استرجاع جزيرة البحرين من يد العتوب التابعين لحاكم القررين (الكويت)^{٤١} الشيخ عبد الله بن صباح بن جابر آل صباح،^{٤٢} ولكن اشغال الحكومة الفارسية بالحروب والقتن التي أعقبت مقتل كريم خان زند حالت دون ذلك، واستمرت جزيرة البحرين تابعة لحاكم الكويت ابن صباح، ينوب عنه في حكمها الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، حتى عام ١٢١٤هـ.

وفي عام ١٢١٣هـ حدث فقر شديد في عمان نتيجة اتساع أعمال القرصنة الوهابية في الخليج، وأصبح الإمام سلطان بن احمد حاكم عمان في حاجة ماسة إلى الأموال لذلك تطلع إلى المكافأة السنوية التي كانت مقررة له من خزانة البصرة ليستعين بها على أموره^{٤٣} ولكن لم يجد صدراً رحباً في العراق فاضطر إلى أن يصلح القواسم ليفرغ للبصرة كما وهدد بالانضمام إلى الوهابيين ويشن هجوماً على البصرة، ولكن خطر سعود بن عبد العزيز آل سعود زعيم الوهابيين في نجد دفع العثمانيون في مصر ممثليين بمحمد علي باشا و العثمانيون في بغداد ممثليين في داود باشا بأن يتحالفوا مع

^{٤٠} النجدي، عثمان بن سند، سيارك الصحد في أخبار احمد نجل رزق الأسعد، طبعة بومباي عام ١٣١٥هـ، صفحة .٨٤

^{٤١} القاسمي، سلطان بن محمد، جون مالكوم و القاعدة التجارية البريطانية في الخليج، تحقيق الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، الطبعة الأولى ١٩٩٤م، صفحة ١٤.

^{٤٢} الشملان، سيف مرزوق، من تاريخ الكويت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٦هـ، ذات السلسل - الكويت - الصفحة .١١٨

^{٤٣} نوار، الدكتور عبد العزيز سليمان، داود باشا والي بغداد، سياسة داود باشا في الخليج، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، وزارة الثقافة الجمهورية العربية المتحدة، عام ١٩٦٧م، صفحة .٢٢٨

إمام مسقط للقضاء على التوسع الوهابي الذي امتد إلى سواحل الخليج العربي و العراق والجاز، كما وأن السيد سلطان بن أحمد البوسعيدي حصل على دعم بريطاني كذلك لتحقيق الهدف ذاته. ونتيجة لذلك احتل سلطان بن أحمد آل بوسعيد جزيرة البحرين عام ١٢١٥هـ بدون مقاومة تذكر وتم له ذلك بمساعدة شيوخ عرب الهوله والشيخ نصر بن ناصر آل مذكور، حيث إن السيد سلطان البوسعيدي خاطب حاكم إقليم فارس العام حسين ميرزا وطلب منه الأذن لحاكم بوشهر الشيخ نصر آل مذكور بمعاونه الأسطول العماني في غزو جزيرة البحرين كجزء من خطة العمل على تدمير الوهابيون، و على هذا الأساس وافقت الحكومة الفارسية على طلب الإمام مقابل نصف واردات البحرين، وعينت له ٢٠٠ حسان وألفين من المشاة، وغادرت هذه الحملة بوشهر في طريقها إلى البحرين، وعندما علم الشيخ سلمان بن احمد آل خليفة بهذا الخبر تملكه الرعب لعظم جيش السلطان وارتحل بعائلته وأتباعه إلى الزباراء.^٤

أعد الشيخ ناصر آل مذكور شيخ (آل مذكور أسرة عربية تتحدر من أصول عمانية، حيث ينسبون إلى جدهم الأعلى الشيخ مذكور بن طاهر المطروشي، الذي هاجر أجداده إلى بندر بوشهر من جزيرة الحمراء التابعة لإمارة رأس الخيمة بعد سقوط القوات البرتغالية في هرمز) بوشهر حملة ضد الزباراء بقيادة محمد بن سعدون آل مذكور ابن أخي الشيخ ناصر، مكونة من رجال قبيلةبني كعب وبندر رق وشيخ هرمز والقواسم وأبحر بها الأسطول من بوشهر إلى الزباراء وتمكن من محاصرة العتوب في بلدة الزباراء سعيا في إجبار العتوب على الصلح ولكن العملية فشلت في إجبار العتوب على الجنوح إلى الصلح، مما دفع بالقوات المحاصرة "للزيارة" النزول إلى البر للاستيلاء على القلعة، وعندما نزل رجال الشيخ ناصر آل مذكور إلى البر

^٤ الخليفة، مي بنت محمد، محمد بن خليفة الأسطورة والتاريخ الموازي، الطبعة الأولى عام ١٩٩٦م، دار الجديد، صفحة ١٦٠.

هاجمهم العتوب بقوات كبيرة من عرب العتوب بالإضافة إلى عرب الظفير الذي أرسلوا من البصرة بأمر من الوالي العثماني على ما يبدو حيث إن راشد بن فاضل البنعلي أورد الإشارة إلى ذلك في مخطوطته الموسومة بـ (مجموع الفضائل في فن النسب و تاريخ القبائل). فكان هذا العدد على ما يبدو أكبر بكثير مما كان يتوقع آل منكور، فقاتل العتوب بقوة وبسالة واستطاعوا قتل الشيخ محمد آل منكور قائد الحملة كما قتل الشيخ راشد القاسمي^٤، فانسحب الأسطول بعد هزيمته، وفي هذه الفترة وصلت قوة من الكويت كان قد أرسلها الشيخ عبد الله بن صباح أمير الكويت مكونة من ستة جلابيت وعدداً من القوارب المسلحة لدعم أقاربه العتوب المحاصرين في الزيارة. وبعد استقامة الأمور في البحرين للشيخ محمد بن خليفة سنة ١٢٥٨هـ أظهر الشيخ عيسى بن طريف رئيس قبيلة آل بن علي رغبته في ولادة قطر وعرض بذلك أمام الشيخ محمد فولاه عليها على كره منه ونزاولاً لإرادة أخيه الشيخ علي ونذلك لعدم اطمئنانه لنؤياً الشيخ عيسى بن طريف. فتوجه الشيخ عيسى نحو قطر وأقام بعشيرته في الدوحة مظهراً الطاعة لآل خليفة وكان ذلك في نهاية ١٢٥٩هـ وبعد مضي خمس سنوات على ولادته إعلان استقلاله بقطر وأخذ يجمع العشائر للحرب فلبث طلبه جميع عشائر تلك الجهة ماعداً (قبيلة النعيم) فجهز تلك العشائر. بعد أن أرسل إلى أبناء الشيخ عبد الله المقيمين في (الدام) يستقدمهم إليه لإتمام مشروعه فأتاه منهم (الشيخ مبارك بن عبد الله) يقود جيشاً من بني هاجر فاشتد عزمه على مهاجمة البحرين. وأرسل (إخطاراً) إلى حاكم البحرين أغاظ فيه القول ومما جاء فيه أنه قال: يلزم عليكم أن تردوا (أموالك و أموال) الشيخ مبارك المغضوبة منه في (ستره) وإلا (شققت شقاً لا يرف) فعلم الشيخ محمد بن خليفة مر咪 كلامه وفهم بأن ذلك (إعلان للحرب) وأرسل

-٤- للقرني، صالح بن مرعي، الحملات البريطانية ضد القواسم، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع - الكويت
الطبعة الأولى ٢٠٠٣م، صفحة ٨٦.

الكتاب مع الرسول إلى أخيه الشيخ علي بن خليفة. فقال الشيخ علي لرسول عيسى بن طريف لما مثل بين يديه قل لصاحبك: (إن الدم هو الذي يرفو ذلك الشق) فحشد الشيخ محمد جنوده ووجهها نحو قطر تحت قيادة أخيه الشيخ علي وسار المذكور حتى نزل في (المرونة) وهو موضع في الجهة الشرقية من قطر. وكان لما امتنع قبيلة النعيم من الانخراط في جيش ابن طريف تهديدها بالحرب وشدد عليها الطلب في الانضمام معه. فأرسل رئيسها إلى الشيخ محمد حاكم البحرين يستغيث به وستجده على ابن طريف. ففي الحال توجه الشيخ محمد في خاصة رجاله إلى قطر ونزل فوراً عند قبيلة النعيم ووجدها مستعدة للحرب. فلما بلغ عيسى بن طريف وصول الشيخ محمد قطر خشي من اجتماع جيشه بجيشه أخيه الشيخ علي فيعسر عليه ملاقتهما. فبادر هو بالزحف نحو الشيخ محمد بجموعه المؤلفة من قبيلة المناصير ومعه الشيخ مبارك بن عبد الله يقود جموع بنى هاجر. وفي ٩ ذي الحجة عام (١٢٦٤) التقى الفريقان على ماء يسمى (أم سوية). و تقاتلَا قتالاً شديداً انتهى بمقتل عيسى بن طريف وهزيمة جيشه.^{٤٣} (عيسى بن طريف آل بن علي العتبى الذى استقر مع قسم من قبيلته "العتوب" هناك، هو حفيد ينحدر من أحد فاتحى البحرين العتبيين الأصلاء. تذكرون أن العائلة "الحاكمة" فى البحرين حالياً قدمت فى الأصل من الكويت، وربما من هذا المنطلق يحاول الأتراك بسط سيادتهم ونفوذهم على البدع)^{٤٤}.

^{٤٣} النبهاني، محمد بن خليفة، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، صفحة ١١٢، ١١٣.

^{٤٤} نقل عن:

Precis Of Turkish Expansion On The Arab Littoral Of The Persian Gulf And
 Hasa And Katif Affairs. By J. A. Saldana; ١٩٠٤ , I.o. R R/١٥/١/٧٢٤.

وتواترت الأحداث حتى عقد اتفاقية ٦ سبتمبر (١٨٦٨م) التي تفصل قطر عن البحرين وتعتبر قطر إمارة مستقلة وذلك تحت حماية بريطانيا^{٤٨}. وكانت هذه الاتفاقية بين السلطات البريطانية والشيخ محمد بن ثاني حيث تعهد باحترام الأحكام العامة لمعاهدة الدائمة للسلام لعام ١٨٥٢م، وبموجبها اعترفت السلطات البريطانية في الخليج بوضع الشيخ محمد بن ثاني حاكماً على قطر.

وانتقل الحكم إلى علي بن خليفة بعد وفاة محمد غير أنه قُتل بعد عدة أشهر بيد أخيه ناصر، ولكن عيسى بن علي قبض على زمام الأمر، وتسلم الحكم حتى عام ١٣٤١هـ/١٩٢٦م. وتوفي الأمير عيسى بن خليفة عام ١٣٤١هـ/١٩٢٣م فتسلم الحكم بعده ابنه احمد حتى عام ١٣٦١هـ/١٩٤٢م. والذي في عهده وجد النفط في البلاد بكميات تجارية. وتسلم الحكم في البحرين بعد وفاة الأمير احمد ابنه سليمان حتى عام ١٣٨١هـ/١٩٦١م. وبدأت البلاد تسير نحو الاستقلال الذي تم في عهد عيسى بن سليمان، بعدما جرى الاستفتاء من قبل الأمم المتحدة والذي استقلت على أثره البحرين عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م وانضمت البحرين على أثره إلى الأمم المتحدة والتي جامعت الدول العربية.^{٤٩}

ومن ثم بدأت مرحلة البحرين الحديثة بالفعل بتأسيس بلدية المنامة سنة ١٩١٩م^{٥٠} وتم تأسيس دوائر أخرى لاحقاً مثل دائرة الطابو من أجل تسجيل الأراضي

^{٤٨} دليل الخليج - ج.ج لوريمير، القسم الجغرافي، الجزء الثالث ١٧١٩ ، طبعة جديدة معطلة و منقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير قطر ، طبع على نفقة "الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني" أمير دولة قطر إسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر، *تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر* - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٧م / ١٤٩٢م - ١٩٨٠م)، الجزء الأول (الجناح الآسيوي)، دار المريخ للنشر، السعودية، ١٩٩٥م.

^{٤٩} منصور الجمري، *قراءة معاصرة في تاريخ البحرين*، الحسينية الائتية عشرية،بني جمرة، ١٠ يناير ٢٠٠٢.

وهو مطلب تحقق بعد معاناة طويلة. وانتهى نظام الضريبة الرقابية وانتهت السخرة وبدأت المرحلة الحديثة بمجيء المستشار البريطاني تشارلز بلجريف - مستشار الحاكم - فهو المؤسس لمؤسسات البحرين الحديثة وهو المؤسس للمالية والشرطة وكل الدوائر الأخرى. وأقام هذا المستشار البريطاني في البحرين لمدة ٣٠ سنة (١٩٢٦م-١٩٥٦م) انتهى في هذه الفترة صيد اللؤلؤ وبدأت صناعة النفط وبدأت مرحلة التعليم الحديث وبدأت لأول مرة ظواهر مجتمع البحرين المتتنوع الذي تحرك بصورة غير طائفية وبدأ المتفون السنة والشيع بقيادة الحركة الوطنية. (السنة كانوا السباقين في التعليم لأن الشيعة كانوا يرفضون التعلم في مدرسة الهدایة الخليفية ولذا أسسوا لاحقاً المدرسة الجعفرية والمدرسة العلوية لأنهم كانوا يشعرون دائمًا أنهم مستقصص منهن).

الدور البريطاني في البحرين:

بدء التوأجد البريطاني في الخليج من خلال تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٨٠٠ م بمرسوم ملكي من الملكة إليزابيث، وكان ذلك أثر تحقيق بريطانيا انتصاراً بحرياً على إسبانيا عام ١٥٨٨ وبعد مرحلة النشاط التجاري البريطاني. لقد استطاعت هذه الشركة أن تكون لها مراكز مهمة في الهند وشيئاً فشيئاً قوي نفوذها وأصبحت ذات أثر كبير في الهند انتهى بالاحتلال الإنجليزي للهند. بعد الوصول البريطاني للهند أصبح الخليج يمثل مركزاً استراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه والتقرير فيه، فالخليج بموقعه الجغرافي المتميز كان الطريق الذي يجب إن يبقى آمناً. فقد كان بالنسبة لبريطانيا حلقة الوصل بينها والهند ومركزاً تجارتها وقواعد أسطولها وبرج مراقبة واستطلاع لمنطقة الشرق الأوسط وحكمه في فارس والعراق وشبه الجزيرة العربية فضلاً عن الثروات التي يحويها الخليج في بره وبحره.

أما عن التوأجد العسكري البريطاني في منطقة الخليج يعود إلى ما قبل احتلال الهند بفترة بعيدة. وبدأ عام ١٦٢٢ م عندما طلب الشاه عباس مساعدة بريطانيا للقضاء

على نفوذ البرتغال في المنطقة. وبناء عليه أرسلت بريطانيا خمس سفن حربية وتمكنـت إيران من تقليل النفوذ البرتغالي في المنطقة ثم القضاء عليه نهائـياً.

وكان أول تدخل عسكري بحجة مكافحة القرصنة. حيث إن قضية مكافحة القرصنة كانت تثير جدلاً بين المؤرخين فهناك فريق يرى إن أعمال القرصنة كانت حقيقة واقعة، وبعض الآخر يرى أنها مجرد تهمة أصنفـت بالساحل العربي للخليج من قبل بريطانيا لمواجهة وتمـير النشاط التجاري لساحل عمان.^١ وبعد أن أكملـت بريطانيا نفوذـها السياسي والعسكري قامت بريطـانـيـة بـمـواجهـة القـبـائلـ التي تمارس القرصنة في مـياهـ الخليـجـ وـعـقـدتـ معـهـمـ اـنـقـاـقـيـاتـ تـضـمـنـ لـلـقـبـائـلـ (المـنـصـالـحةـ معـ بـرـيطـانـيـاـ) الـأـمـنـ الـخـارـجيـ فـيـ مـقـابـلـ إـطـلاقـ الـحرـرـيـةـ لـهـذـهـ القـبـائـلـ لـمـارـسـةـ مـاتـرـيـدـهـ فـيـ حدـودـ الـأـرـاضـيـ الـتـيـ تـعـرـفـ بـرـيطـانـيـاـ أـنـهـ تـابـعـهـ لـهـمـ. وـضـمـنـتـ بـذـلـكـ فـصـلـ "ـمـشـيخـاتـ الـخـلـيـجـ"ـ عـنـ الـعـالـمـ الـخـارـجيـ وـقـطـعـ الـطـرـيقـ عـلـىـ الدـوـلـ الـرـاغـبـةـ فـيـ بـسـطـ نـفـوذـهـ أـوـ الـحـصـولـ عـلـىـ مـوـطـئـ قـدـمـ فـيـ أـيـ مـنـهــ.

إن الاهتمام البريطاني بالبحرين بدأ مع بداية نشاط شركة الهند الشرقية البريطانية. فقد اقترح توماس الدورث (ALDOURTH) رئيس وكالة سورات في الهند إرسال سفن الشركة محملة بالبضائع إلى البحرين. وفي عام ١٧٠٠ أو ١٧٠١

^١ منقولـةـ عـنـ:

سالم مشكور، مفصلة السيادة والشرعية، مرجع سابق، ص ١٢. بالاستناد إلى:

- حميد ابن سلطان ابن حميد الشامسي، نقل الأخبار من وفيات المشايخ وحوادث هذه الديار، دار الفكر العربي، أبو ظبي، ١٩١٦، ص ١٤٦.
- خالدون حسن التقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

(على اختلاف الباحثين) اقترح أوين (OWEN) وكيل شركة الهند الشرقية في بندر عباساحتلال البحرين.

وبعد استيلاء آل خليفة على البحرين وتأسيسهم لحكومتهم وخوفهم من أطماع دول الجوار، دعاهم هذا إلى اللجوء لبريطانيا في عام ١٨٢٠ والدخول في المعاهدة التي عقدت مع شيخ ساحل عمان، والتي حملت اسم "المعاهدة العامة للسلام" لضمان انتهاء أعمال القرصنة وكان ذلك بداية للعلاقة السياسية بين حكام البحرين والحكومة البريطانية.^{٥٢}

وفي عام ١٨٥٢م وقعت إمارات ساحل عمان معاهدة "الصلح الأبدى" مع بريطانيا، وكانت هذه المعاهدة بمثابة النهاية الفعلية للمقاومة المحلية لنفوذ البريطاني، وألزمت هذه المعاهدة الموقعين عليها بعدم رد أي اعتداء يمكن أن يقع عليهم في البحر والاكتفاء بتقديم شكوى لـي السلطات البريطانية، وفي عام ١٨٦١م دخلت البحرين في معاهدات حماية مع بريطانيا أكثر شمولية من معاهدة ١٨٥٢م. وفي عامي ١٨٤٧م و ١٨٦٠م وقعت كل من مسقط والبحرين اتفاقيتين لتحصل بموجبهم على حق توقف السفن التجارية المحلية في عرض البحر بحجـة منع تجارة الرقيق.

وأتجهت بريطانيا إلى ترسـيخ وجودها في إمارات الخليج لتصبح هذه الإمارـات بموجـبـها محـمـيات بـرـيطـانـية وـوـقـعـتـ عـلـيـهاـ الـبـرـهـنـينـ عـامـ ١٩١٤ـمـ،ـ وـالـتـيـ حـصـرـتـ حـقـ استـغـالـ النـفـطـ بـمـوـافـقـةـ الوـكـيلـ السـيـاسـيـ الـبـرـيطـانـيـ فـيـ الـبـرـهـنـينـ.ـ وـقـدـ كـانـ الوـكـيلـ السـيـاسـيـ يـعـمـلـ مـنـ خـلـالـ المـقـيمـ السـيـاسـيـ الـبـرـيطـانـيـ وـالـذـيـ كـانـ يـعـمـلـ مـنـ اـجـلـ تـنظـيمـ

^{٥٢} نـقـلاـ عـنـ:

سالم مشكور، مـعـضـلـةـ السـيـادـةـ وـالـشـرـعـيـةـ، مـرـجـعـ سـابـقـ، صـ ٤٥ـ.ـ بـالـسـتـنـادـ إـلـيـ:ـ الـبـهـارـنـةـ:ـ دـوـلـ الـخـلـيـجـ الـعـرـبـيـ .ـ الـحـدـيـثـةـ،ـ صـ ١٠ـ.

علاقات الحكومة البريطانية مع احدى عشر دولة صغيرة على الجانب العربي مثل بيرنارد باروز من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٥٨.^٣

ولم تكن بريطانيا هي الجهة الوحيدة التي استطاعت السيطرة على البحرين، ولكنها الجهة التي لعبت دوراً مؤثراً في تاريخ البحرين السياسي ولا زالت آثار هذا الدور واضحة المعالم حتى هذا الوقت. وكانت بريطانيا صاحبة السيادة في الخليج العربي بعد أن استطاعت القضاء على خصومها في المنطقة لتفرد بكل امتيازات وخيرات الخليج التي أصبحت نفمة على شعوبه ونعمه لمحاليه.^٤

وقد اختلف الباحثون حول أول اتصال بريطاني بالبحرين، تقول فتوح الخترش (١٩٩٢): "يرجع توريمر": أول اتصال بين حكام البحرين وبريطانيا إلى عام ١٨٠٥، عندما تقدم شيوخ البحرين من آل خليفة إلى بريطانيا يطلبون تزويدهم بسفينة أو سفينتين لمقاومة السعوينيين". أما زكريا قاسم (١٩٨٥) فيذكر: "انه يمكن تحديد بداية تدخل الانجليز في البحرين وعلقتهم بشيوخ آل خليفة منذ عام ١٨١٤ حين توجه الكابتن بروس المقيم البريطاني في الخليج إلى البحرين موفداً من حكومة بومباي وهناك تقابل مع حاكمها الشيخ عبد الله بن خليفة للباحث معه في بعض الشؤون المتعلقة بضمان أمن الملاحة في الخليج العربي".

وفي عام ١٨٦٨م تدخلت بريطانيا في الشؤون الداخلية للبحرين حيث قامت بعزل محمد بن خليفة عن منصب مشيخة البحرين وتنصيب أخيه علي بن خليفة مكانه مستعينة في ذلك بقدراتها العسكرية حيث قامت بتدمير قلعة المحرق والسفينة التابعة لمحمد بن خليفة الذي فر إلى قطر. وفي العام نفسه قامت بريطانيا بعقد معاهدة مع محمد بن ثاني في قطر وبذلك أصبحت قطر - ولأول مرة - ذات سيادة خاصة مستقلة عن البحرين.

^٣ مارغريت لوس، (From Aden the Gulf, Personal Diaries ١٩٥٦-١٩٦٦).

^٤ حسن عبد الله، الوجود البريطاني والحكم الإقطاعي والإصلاحات في البحرين، ابريل ١٩٩٩.

المبحث الثالث

الأسباب التي أدت إلى الخلافات الحدودية بين قطر والبحرين

العرف القبلي بدلًا من نظام الدولة: لقد ارتبط الولاء العام في المجتمعات العربية بمنطقة الخليج بالعقيدة تارة، وبالأشخاص (افرداً أو قبائل أو أسرة) تارة أخرى، ولم يكن مرتبطاً بالأرض في أي وقت من الأوقات. وقد اتخذ مفهوم الشرعية أشكالاً متعددة، بدءاً بالشرعية الدينية وصولاً إلى شرعية الحق التاريخي مروراً بشرعية الغزو القبلي وشرعية الأسر الحاكمة. فالأسر الحاكمة في البحرين وقطر أخذت من البداية في شرعية العرف القبلي وحق القبيلة، بدلًا من الشرعية الدينية التي سادت منطقة الخليج والجزيرة العربية، حيث لم يكن بمقدورها الأخذ بشرعية الحق التاريخي لافتقارها تاريخياً في الإمارات التي تحكمها، وفي مرحلة لاحقة تحول الأخذ في شرعية العرف القبلي إلى الأخذ في شرعية الأسرة الحاكمة ضمن القبيلة.^{٥٠}

وقد استطاع الاحتلال البريطاني توظيف هذه المعطيات لبسط همنتهم على المنطقة، فكان البريطانيين يعقدون اتفاقيات صداقة مع أسر تحكم بعض المناطق وتقوم بدعمها لبسط نفوذها على الأسر الأخرى، ودليل ذلك التدخل "في منتصف نوفمبر أعطيت الأوامر للمقيم السياسي بفرض حصار بحري على البحرين حتى يتم تسليم محمد بن خليفة وناصر بن مبارك وشخص ثالث هو محمد بن عبد الله الذي كان والياً على الرفاع الشرقي من قبل علي بن خليفة، ولكنه تعاون مع المهاجمين. وفي ١٩ نوفمبر قصف الإنجليز قلعة حالة أبو ماهر فاستسلمت القوات التي كانت فيها وتم تسليم محمد بن خليفة، وتمت إزاحة ناصر بن مبارك الذي كان متخصصاً في قلعة المنامة

^{٥٠} عبد الجيل مرهون، نزاعات في شبه الجزيرة العربية، شؤون الأوسط، العدد ١٢، تشرين الأول/أكتوبر (١٩٩٢)، ص ٤٧-٦٥.

ولكنه استطاع الهرب إلى الإحساء، وبعد ذلك استسلم محمد بن عبد الله للإنجليز^٦. على أثر ذلك طلب الإنجليز من عيسى بن علي الذي كان مقيناً في قطر الرجوع إلى البحرين وسلموه حكم البلاد، وتم إبعاد الشيختين وعد آخر من قادة الهجوم إلى الهند. واحتاجت الحكومة الإيرانية وكذلك الدولة العثمانية على تدخل الإنجليز في شؤون البحرين الداخلية.

ضعف الحكومة البحرينية: وكان عيسى بن علي حاكماً على البحرين منذ العام ١٨٦٩، وتميزت سنوات حكمه بالوضع الإداري المختلف الذي لم تكن له بأي شكل من الأشكال وأية سمة من سمات الدولة أو الحكومة المركزية، حيث يصف لوريمير حكومة البحرين بقوله: إنها متسيبة وطابعها سوء التنظيم^٧، فهي محكومة من قبل الشيخ عيسى بن علي في الوقت الحاضر، ويساعده وزير أو مستشار في حل المسائل ذات الطابع السياسي أو ذات الأهمية العامة، ويحكم بنفسه إلا إذا كان غالباً في رحلة صيد. ويقضي الشيخ أربعة أشهر خلال فصل الصيف في المنامة، بينما يكون مقره الرئيسي في بقية العام في المحرق. ويمارس أقرباؤه: أخوه وأولاده وأبناء أخيه وأخرون من أقربائه، سلطاتهم على مناطق مختلفة يملكونها بصفة مطلقة مدى الحياة. وقد أدى ذلك إلى عزله من قبل الإنجليز عام ١٩٢٣ م. وتولى عيسى ابن علي الحكم وهي^٨، وذلك أثر عدة مداولات من جانب الحكومة البريطانية لإجبار الشيخ عيسى بن

^٦ يمكن الرجوع إلى:

- مصادر عديدة منها ملف مكتب الهند رقم ٣١٩ / ١ / ١٥ - R

- كتاب لوريمير الشهير، Lorimmar's Gazetteer Of The Gulf PP - ٢٣٣-٢٥٣ ، ١٩٠٨ ،

. PP - ٢٣٣-٢٥٣ ، ١٩٠٨ ، Lorimmar's Gazetteer Of The Gulf^٧

^٨ نقل عن:

• سعيد الشهابي، البحرين (١٩٢٠-١٩٧١ قراءة الوثائق البريطانية). بالاستاد إلى مصادر عديدة منها ملف (مكتب الهند رقم ٣١٩ / ١ / ١٥ - R).

على آل خليفة على التتحي عن الحكم وتسليمها لابنه الشيخ حمد، وذلك من واقع رسالة كولونيل إس جي نوكس رئيس الخليج (إلى جانب الشيخ عيسى - بعد السلام - وبعد، كتابكم وصل وما ذكرتم صار معلوم، إنني ما ذكر أنه يبين من الأوراق التي لدى الدولة البهية حينما عينوك حاكم على البحرين شاوروا العشائر، مهما فيه في كل حال تغير الأوقات والأمور فما أرى لزوم أن أشاور العشائر ما دام الدولة البهية تفتقر نظراً لخير العموم أن سعادتكم بواسطة كبير سنكم ما لكم استطاعة ولباقة لإدارة شؤون الحكومة بذاتكم. فبموجب الأوامر التي وصلتني من الدولة العليا أخبركم من الآن وصاعد بأن ما لكم حق تتدخلون في شئون حكومة البحرين التي تحولت إلى ولدكم الشيخ حمد الذي هو وكيله من طرفكم وذلك نخبر سعادتكم بأن تجري فوراً العمل اللازم لكي يجري أمر الدولة البهية في هذا الخصوص. هذا ما لزم) وقد حررت في ٢٤ مايو ١٩٢٣ م مطابق ٨ شوال سنة ١٣٤١ هـ.^{٥٩} ويوضح لنا ذلك مدى تدخل الحكومة البريطانية في الشئون الداخلية لدولة البحرين، وإعطاءها لنفسها الحق في إقالة وتعيين حاكم البحرين، وإلى الحد الذي توصي باستخدام القوة في ذلك إذا لم يلتزم الشيخ عيسى بن علي آل خليفة لتعليمات وطلبات حكومة بريطانية. وقد تم كل ذلك وفقاً لما تبناها المعتمد السياسي آنذاك، الميجر ديلي بموافقة حكومة الهند.

واستمرت حالة الضعف ومطالبة أعيان البحرين بالإصلاحات، ويبدو ذلك من خلال رسالة سرية مرسلة إلى المقيم السياسي البريطاني في ١٩ فبراير ١٩٥٥ م يذكر (بان اخبره بلجريف بان حاكم البحرين ولغاية الان لم يتخذ الخطوات اللازمة من اجل تحقيق مطالب الإصلاحيين وأنهم في رأيه سوف يواصلون مطالبهم الإصلاحية

^{٥٩} الرسالة هنا مترجمة عن الترجمة الإنجليزية التي ضمنها المقيم السياسي أي . بي . تريفور مع رسالته للحكومة البريطانية . ورسالة المقيم تحمل رقم ٤٩٥ - س مورخة في ٣٠ ديسمبر ١٩٢١، وهي محفوظة في الملفين رقم ١٥ / ١ / ٣١٩ و ١٥ / ١ / ٣٧٧ R بأرشيف مكتب الهند في لندن.

وسوف يصل الأمر إلى وضع يضطر فيه الحاكم إلى التنازل عن أشياء أكبر من المطالب الحالية، ويواصل المعتمد في رسالته قائلاً بأن بجريف أخبره رفض الحاكم وإصراره على عدم الاعتراف بالهيئة التنفيذية أو مقابلة أي عضو من أعضائها وان بجريف أصبح مدركاً لخطورة الوضع الآن^{١٠}. ويوضح ذلك حالة الضعف والخلافات الداخلية في البحرين في ذات الوقت.

وتزامن مع ضعف الحكومة البحرينية عدم وجود نظام لحصر وتسجيل ملكية الأراضي: بحلول شهر يونيو ١٩٢٣م كان المعتمد السياسي (الميجر أي. آيه نيلي) مشغولاً بترتيب قضايا الإصلاح المطلوب تنفيذها بعد إزالة أكبر عائق في طريقها وهو عيسى بن علي آل خليفة. وتضمن البرنامج الإصلاحي مسألة تسجيل العقار لأنها تعد ملحة جداً، وقد طرحت على الشيخ حمد ووافق عليها، حيث كان نظام تسجيل العقار "الطابو" معمولاً به في العراق. ولكن ذلك غير ممكن حتى يتم مسح جزر البحرين. واتفق على أن تخصص ميزانية لتلك العملية من مدخول الجمارك.^{١١} ويدل ذلك على تيقن البحرين مؤخراً لأهمية المساحة وتسجيل الأرضي وأنه كان غير معمول به في السابق.

دور التدخل البريطاني في رسم الحدود: ويتمثل ذلك في التشجيع المستمر من دولة بريطانيا لإيجاد فرقة بين تلك الكيانات جعلها تصطدم بعضها ببعض، وخير دليل على ذلك ما قام به بيرس كوكس المندوب البريطاني في البحرين عندما شن حملة

^{١٠} وليم جليفورد بجريف، وسط الجزيرة العربية وشرقها (١٨٦٢ - ١٨٦٣)، المجلس الأعلى للثقافة - مصر، طبعة أولى، ٢٠٠١م.

^{١١} سعيد الشهابي، البحرين (١٩٢٠ - ١٩٧١) قراءة الوثائق البريطانية. بالاستاد إلى رسالة المعتمد الميجر نيلي إلى المقيم رقم ٧٧ C-٦ / ١٠ / ١٩٢٣ ، الملف ٣٣٧ / ١٥ / R.

لتأجيج الخلافات في المنطقة سنة ١٩٠٦م بين عبد العزيز آل سعود و حكام الشارقة و عجمان و مسقط.^{٦٢}

وكانت الاتفاقية البريطانية - العثمانية عام ١٩١٢م والخط الأزرق الذي نتج عنها أولى الخطوات النظرية لدخول مفهوم السيادة على الجانب العربي للخليج. ولكنها بدأت في التطبيق العملي بعد مؤتمر العقير (ميناء في الإحساء) عام ١٩٢٢م، والذي ربط ترسيم الحدود على الأرض بمفهوم السيادة الوطنية بين إمارات الخليج بعد أن كانت عبارة عن أقاليم في دولة الخلافة ولا تفصل بينها أي اعتبارات جغرافية أو دينية أو تاريخية.^{٦٣} وتؤكد كل الروايات حول ذلك المؤتمر أن كوكس امسك بالقلم ورسم على الخريطة خطأ أحمر وقال إنها الحدود التي يجب أن تكون بين هذه البلدان دون الأخذ في الاعتبار مصالح هذه الدول ووجود عائلات مشتركة قطعها الحدود وقسمت بينهما.

وكانت اتفاقية العقير لتحديد الحدود بين نجد والكويت، وإقامة منطقة محابدة بين البلدين في الثاني من ديسمبر ١٩٢٢م، وقد تم ذلك الإنجاز على الرغم من عدم تحمس بريطانيا لإيجاد تسوية نهائية للحدود بين نجد والكويت آنذاك.^{٦٤}

وقد قامت بريطانيا بترسيم الحدود وفقاً لمطالباتها وما يخدم سياساتها في الخليج دون الأخذ في الحسبان مبررات منطقة الترسيم، كما إن ترسيم الحدود يبقى مشكل

^{٦٢} فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي - دراسة تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٧م، ص ٣٢٥.

^{٦٣} أمين الريحاني، ملوك العرب أو أول رحلة في البلاد العربية، (بيروت - دار الريحاني، ١٩٢٤)، ص ٦٧.

^{٦٤} خالد السعون، العلاقات بين نجد والكويت ١٩٠٢ - ١٩٢٢م، الرياض، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ١٩٨٣م ، ص ٢٧٩ - ٢٩٠.

الحدود بين بلدان المنطقة قابلة للتغيير في أي وقت، مما يسمح فيما بعد لتدخل بريطانية وتظل المنطقة في احتياج لها حتى وبعد خروجها من الخليج.

لتسم الوجود البريطاني في الخليج بالتلون والتغيير وفق معيار أساسي هو: المصالح البريطانية. ومن الملاحظ سل من المؤكد - أن نفس المعيار هو الذي يحكم الوجود الأمريكي في المنطقة منذ قيام الولايات المتحدة بسد الفراغ الذي خلفه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في نوفمبر ١٩٧١م.

الحروب والعداءات بين قبائل الطرفين: كانت القبائل القطرية تدفع إتاوة سنوية إلى شيخ البحرين، وعند قيام الحرب الأهلية في البحرين بين عامي ١٨٤٠م و ١٨٤٣م وما تبع ذلك من استعانة كل من الطرفين المتبارعين بقوة من شبه الجزيرة العربية، ففي أكتوبر ١٨٦٧م هاجمت قوة بحرية مشتركة من البحرين وأبو ظبي قطر واحتلت مدینتی الدوحة والوكرة وخرب البيوت ونهبت أموال الناس. وكانت قطر تحت سيطرة الوهابيين الذين حاولوا مهاجمة البحرين ولكن اقتصرت اعداءاتهم على سواحلها ولم يحدث شيء يذكر.^{٦٥}

وفي أغسطس - سبتمبر ١٨٦٩م قاد الرجالن (الشيخ محمد بن خليفة وناصر بن مبارك، وهو حفيد الشيخ عبد الله آل خليفة) حملة ضد علي بن خليفة شقيق محمد بن خليفة، وكانت عبارة عن حملة بحرية مكونة من خمسة قوارب و ٥٠٠ رجل وهاجما البحرين وذهبوا إلى الرفاع الشرقي وحدثت معركة دامية قتل فيها الشيخ علي بن خليفة مع أحد أبنائه ثم تعرضت المنامة والمحرق للهجوم الذي تسبب في أضرار كبيرة.^{٦٦}

.PP - ٢٣٣-٢٥٣ ، ١٩٠٨ ، Lorimmar's Gazetteer Of The Gulf^{١٥}

^{٦٦} ملف مكتب الهند رقم R / ١٥ / ٣١٩

وهناك العديد من الواقعين بين الطرفين نذكر منها (النوره) وهو موضع يسمى رأس النوره حيث جرت بين الطرفين معركة عظيمة أسفرت عن انكسار جيوش آل عبد الله بعد أن قتل رئيسهم الشيخ مبارك وأخوه الشيخ راشد ابن الشيخ عبد الله، وقتل أيضاً من كبار خواصهم بشر بن رحمة الجلاهمة (مربط) من بني هاجر، وسميت هذه الواقعة (وقعة النوره) وذلك سنة ١٢٧٦هـ. وفي سنة ١٢٧٠هـ جهز آل عبد الله جيشه لمحاجمة البحرين وقرروا مهاجمتها على حين غفلة من أهلها، فلما دخل فصل الربع وخرج أهل البحرين للغوص على اللؤلؤ حسب العادة رأى آل عبد الله الفرصة مناسبة للهجوم، وبعد مناوشات طفيفة فر الأعداء إلى سفنهم ولم يقتل منهم سوى عشرة أشخاص فقط ثم وصل الحاكم بجيشه من المحرق فوجد العدو قد انكسر ببسالة أخيه ^{٦٧} الشيخ علي.

انفصال قطر عن البحرين عام ١٨٧٨م وعدم اهتمام الطرفين بتسيير دقيق للحدود:

لقد كان آل خليفة يحكمون البحرين وبمساندة بريطانيا، وعند انفصال قطر واستقلالها وبقيت تحت حكم آل ثاني، والبحرين تحت حكم آل خليفة، لم تجري عملية رسم دقيق للحدود بينهما بالضبط وظلت هذه الحدود مبهمة ولا تثير اهتمام أي من الطرفين لعدم وجود ما يبرر إثارتها، حيث كانت عبارة عن جزر صخرية غير مسكونة وأنه لافائدة لأي طرف من المطالبة بها.

ظهور النفط بالمنطقة وبدء النزاع الحلوبي: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بانتصار بريطانيا وحلفائها وهزيمة الدول العثمانية وألمانيا، كتب الكابتن ارمسترونج وقد كان ضابط أركان حرب في جيش الاحتلال البريطاني آنذاك: إن أمل الأمان في تكوين

^{٦٧} الشيخ محمد ابن العلامة الشيخ خليفة بن حمد بن موسى النبهاني الطائي، التحفة النهائية في تاريخ الجزيرة العربية، المطبعة محمودية- الأزهر الشريف - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٤٢هـ.

إمبراطورية تقوم على بترول الشرق الأوسط قد ولد ومات هناك. مما يعني أن الصراع العالمي وقتذاك كان منحصراً في السيطرة على منابع النفط.

وقد سار منذ وعد بلفور خلال الربع الأول من القرن العشرين إن جميع الأحداث التي تتبّع في منطقة الشرق الأوسط هو عملية الصراع حول التحكم في المنابع البترولية. ولم يكن تقسيم المنطقة أو خلق الدول المصطنعة، أو تشجيع الأقليات أو دفع النظم للصراع الواحد منها مع الآخر، أو خلق الانقلابات المحلية المفتعلة وغير الطبيعية، لم تكن جميعها سوى مظاهر متعددة لعملية التغلغل في المنطقة والسيطرة عليها.^{٦٨}

وحقيقة إن النزاع القطري البحريني لم يكن نتاجاً لفكرة الدول الحديثة والسيادة على الأرض، وإنما هو نزاع على الموارد الاقتصادية وتحديداً النفط، ولم يعرف النزاع إلا عندما رفعت قطر دعوى رسمية إلى محكمة العدل الدولية، تطلب حسم النزاع الحودي مع البحرين، ونستطيع أن نخلص إلى نتيجة تؤكد بشكل عام أن العامل الاقتصادي كان له الدور الأكبر في المنازعات الحدودية بين دول الخليج إذ ترغب كل دولة في امتلاك المزيد من الأراضي التي تكتنز بالنفط والغاز الطبيعي والثروات الطبيعية الأخرى^{٦٩}.

ومن هنا ظهرت أهمية جزر حوار بسبب توقعات مادية، وبداية مطالبة البحرين بجزر حوار، حيث بدأت مع قيام شركة بتروليوم كوربوريشن بالتقسيب عن النفط وسعى الشركة لمعرفة مرجع جزر حوار وفشت الدليل لتتسق مع السلطة المعنية فيها، فكتب المندوب السامي البريطاني في الخليج إلىشيخ قطر يبلغه بضرورة النظر

^{٦٨} مجلة السياسة الدولية، العدد ٤١ يوليو ١٩٧٥، ص ٥٢.

^{٦٩} عمر بن أبو بكر باخشب، "الخلافات الحدودية بين دولتي قطر والبحرين وفقاً لمبادئ القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٢٠٤-٢٠٥.

في مسألة ملكية جزر حوار وفشت الديبيل، والرد على الحكومة البريطانية وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٣٧م أعلن مستشار البحرين شارلز تيمبلر بلجريفضم جزر حوار إلى البحرين ووافقته الحكومة البريطانية على ذلك، وكان ذلك عندما أكدت احدى اللجان البريطانية المؤلفة لبحث هذا الموضوع في ١٩٣٦/٧/٩م والتي أصدرت قرار يقضي بان "جزر حوار تبدو في الوقت الحاضر وكأنها تخص شيخ البحرين"^{٧٠}. واحتاج الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني لدى السلطات البريطانية.

وفي عام ١٩٦٥م برب الصراع مرة أخرى بين البحرين وقطر حين قامت حكومة البحرين بإعطاء شركة كوننتال الأمريكية حق التنقيب عن النفط في جزر حوار وفي المياه القريبة منها، ولكن قطر اعترضت أعمال الشركة وقدمت احتجاجاً إلى بريطانيا، مدعية إن الجزر تابعة لها.

وقد ظل الخلاف بين الطرفين متمركزاً حول جزر حوار، وفي عام ١٩٧٢م اكتشفت شركة شل حقل غاز الشمال والذي قدر مساحته ٥٩٠٠ كيلو متر مربع.^{٧١} وزاد الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين عام ١٩٧١م بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي، واستمر النزاع الحدودي بينهما لأكثر من ثلاثة عاماً، وكان الخلاف القطري البحريني قد شهد قبيل تسويته تطوراً خطيراً حينما استولت مجموعة قطرية مسلحة على جزيرة مرجانية تسمى "فشت الديبيل"، واعتقلت ٢٩ عاملًا تابعين لشركة "بلاست نيدام" السويدية إلا أن الوساطة السعودية حالت دون تفاقم الموقف، اتفق الطرفان على رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية بعد فشل مجلس التعاون الخليجي في حلها خلال العقود الماضيين^{٧٢}، حيث أنهى بتصور حكم محكمة العدل الدولية في

^{٧٠} الوطن الكويتي، ١٩٨٢/٣/٧.

^{٧١} أحمد رمضان، **الغرافيا الاقتصادية لجزر البحرين**، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠، ص ٧٦.

^{٧٢} عبد الله القباع، **العلاقات السعودية اليمنية**، الرياض، مطبع الفرزدق، ١٩٩٢م، ص ١٨٩.

لاهـي في ١٦ مارس ٢٠٠١م) معروـف أنـ أحكـامـ المحـكـمةـ الدـولـيـةـ غيرـ مـلـزـمةـ لـلـأـعـضـاءـ، إـلـاـ أـنـهـاـ تـكـسـبـ تـقـلـاـ أـدـبـيـاـ فـيـ السـاحـةـ الدـولـيـةـ)، وبـصـورـ حـكـمـ مـحـكـمةـ العـدـلـ الدـولـيـةـ فـيـ ٢٠٠١مـ فقدـ أـسـدـلـ السـتـارـ عـلـىـ النـزـاعـ بـيـنـ الـبـلـدـيـنـ. وـيـذـكـرـ أـنـ حـكـمـ المـحـكـمةـ الدـولـيـةـ أـرـفـقـ بـخـرـائـطـ تـقـصـيـلـيـةـ لـرـسـمـ الـحـدـودـ بـيـنـ الـبـلـدـيـنـ حـتـىـ لـاـ يـقـعـ نـزـاعـ فـيـ الـمـسـتـقـلـ. حـوـلـ تـفـسـيرـ بـنـوـهـ.

المبحث الرابع

اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل الخلافات الحدودية قطر - البحرين

عرضـتـ قـطـرـ خـلـالـ عـامـ ١٩٦٥ـ حلـ الـخـلـافـاتـ الـحـدـودـيـةـ وـبـيـاـ، وـاسـتـمرـتـ عـرـوـضـهاـ إـلـىـ ماـ بـعـدـ الـاسـقـلـالـ عـامـ ١٩٧١ـ، وـقـدـمـتـ بـعـضـ الـحـلـولـ لـذـلـكـ مـنـهـاـ إـنشـاءـ جـزـيرـةـ فـيـ الـمـيـاهـ الإـقـلـيمـيـةـ لـلـبـرـيـنـ بـدـلـاـ مـنـ جـزـرـ حـوارـ، كـمـاـ قـدـمـتـ إـلـىـ إـبـرـامـ اـنـقـاقـيـاتـ تـعـاـونـ اـقـتصـاديـ بـيـنـ الـبـلـدـيـنـ، وـكـانـتـ الـبـرـيـنـ تـرـفـضـ كـلـ هـذـهـ الـعـرـوـضـ. وـالـذـيـ يـؤـكـدـ سـعـيـ قـطـرـ إـلـىـ الـحـلـ الـوـدـيـ مـاـ جـاءـ بـالـوـثـائقـ الـبـرـيـطـانـيـةـ عـنـ اـسـتـعـادـ الشـيـخـ "ـخـلـيفـةـ"ـ أـمـيرـ قـطـرـ لـتـسوـيـةـ النـزـاعـ مـعـ الـبـرـيـنـ عـلـىـ جـزـرـ حـوارـ وـذـلـكـ عـلـىـ عـكـسـ نـظـيرـهـ الـبـرـيـنـيـ الشـيـخـ "ـعـيـسـيـ"ـ، حـيـثـ يـرـىـ السـفـيرـ الـبـرـيـنـيـ أـنـ الشـيـخـ عـيـسـيـ وـرـئـيـسـ وـزـرـائـهـ تـحـديـداـ هـماـ الـأـكـثـرـ تـشـدـداـ وـتـمـسـكاـ بـجـزـرـ حـوارـ لـأـسـبـابـ وـجـانـيـةـ وـتـارـيـخـيـةـ، كـمـاـ تـوـصـفـ الـوـثـائقـ دـفـءـ الـعـلـاقـاتـ الـأـخـوـيـةـ بـيـنـ الـأـمـرـيـنـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ الـخـلـافـاتـ الـحـدـودـيـةـ.^{٧٣}

وـفـيـ خـلـالـ عـامـ ١٩٧٨ـ توـصـلتـ الـدـولـتـيـنـ وـبـوـسـاطـةـ سـعـوـدـيـةـ، إـلـىـ اـنـقـاقـيـةـ قـضـتـ بـتـجـمـيدـ الـوـضـعـ فـيـ جـزـرـ الـمـنـتـازـعـ عـلـيـهـ.^{٧٤} وـلـكـنـ سـرـعـانـ مـاـ تـجـدـدـ النـزـاعـ مـرـةـ أـخـرىـ، وـذـلـكـ بـعـدـ أـنـ أـعـلـنـ خـبـرـاءـ النـفـطـ، بـأـنـ حـقـ دـخـانـ وـهـوـ أـكـبـرـ حـقـولـ النـفـطـ فـيـ قـطـرـ بدـأـ

^{٧٣} وزارة الخارجية البريطانية، قطر في الوثائق البريطانية، لندن، ١٩٧٤.

^{٧٤} الغاديـيـ، نـهـادـ، الـسـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ الـسـعـوـدـيـةـ -ـ الـأـهـدـافـ وـالـأـسـلـيـبـ، صـ ١١٧ـ.

يواجه خطر تسرب احتياطاته النفطية في تجويفات طبيعية تحت الأرض، إلى جزر حوار، وذلك ما زاد من تشبت البحرين بملكية تلك الجزر.

وقد أثارت البحرين المشكلة، مجدداً، حين دشنـت، في أوائل ١٩٨٢م، إحدى سفنها الحربية، التي أطلقت عليها اسم "حوار"، وأتبعت ذلك بمناورات بحرية، بالذيرـة الحـية، في جزيرة "فشت الدـبـيل"، وهي أمـور عـدـتها قـطـر أـعـمـالـاً استفزـازـية خـارـقة لـمعـاهـدة ١٩٧٨م. وـمـنـ ثـمـ، بـادـرـتـ إـلـىـ تـدـعـيمـ قـوـاتـهاـ الدـفـاعـيـةـ، وـبـدـأـتـ بـإـشـاءـ نـفـقـ تحتـ الـبـحـرـ، يـصـلـهـ بـمـجـمـوعـةـ جـزـرـ حـوارـ. وـلـكـنـهاـ تـوقـفـتـ عـنـ ذـلـكـ، إـثـرـ وـسـاطـةـ المـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ.

وفي العام نفسه (١٩٨٢م)، صدر قرار المجلس الوزاري الخليجي، الذي يطلب من المملكة العربية السعودية مواصلة المساعي لحل الخلاف. وفي ٨ مارس ١٩٨٢م، صدر قرار مجلس الوزراء الخليجي، القاضي بعدم اتخاذ أي إجراءات استفزازية بين الدولتين. وفي ٢٠ أكتوبر ١٩٨٤م، أعلنت البحرين تنفيذ مشروع ضخم، لردم منطقة "فشت العلقم"، لإنشاء مدينة عليها، ومد جسر، يربط البحرين بقطر.

في عام ١٩٨٦م، غزـتـ قـوـةـ قـطـرـيةـ فـشـتـ الدـبـيلـ، وـأـلـقـتـ القـبـضـ علىـ ثـلـاثـينـ رـجـلـاـ، بـيـنـهـمـ خـمـسـةـ وـعـشـرـونـ مـخـلـقـاتـ مـخـلـقـاتـ، تـابـعـينـ لـبعـضـ الشـرـكـاتـ المـعـاـقـدـةـ معـ حـكـوـمـةـ الـبـحـرـينـ. وـاسـتـغـرـتـ قـطـرـ مدـعـيـتـهاـ التـقـلـيـلـةـ، وـمـدـافـعـ مـضـادـةـ لـلـطـائـراتـ. وـأـلـعـنـتـ أـنـ المـنـاطـقـ الـبـحـرـيـةـ، مـنـ "فـشـتـ الدـبـيلـ" وـ"جـزـرـ حـوارـ"، أـصـبـحـتـ مـحـظـورـةـ مـنـ النـاحـيـتـينـ، الـبـحـرـيـةـ وـالـجـوـيـةـ.

رفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية^{٧٥}

استغلت قطر القمة الخليجية، التي عقدت في الدوحة عام ١٩٩٠، لبحث مسألة احتلال العراق للكويت، وهددت بالامتناع عن مناقشة المسألة، إذا لم تتوافق البحرين على نقل القضية إلى محكمة العدل الدولية. ونجحت في انتزاع توقيع البحرين على اتفاق المبادئ، التي اقترحها خادم الحرمين الشريفين، والذي بموجبه أتيحت الفرصة أمام المملكة العربية السعودية لإيجاد حل للنزاع الحدودي بين البلدين، على أن يسمح لكلا الطرفين، برفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية، في لاهاي، بهولندا.

وفي ٨ يوليه ١٩٩١، توجهت قطر، مسلحة بالاتفاق الأنف، بشكل منفرد إلى محكمة العدل الدولية، حيث طالبت بتأييد رغبتها في إعلان السيادة القطرية على جزر حوار، وجزيرتي فشت الدبيل، وقطعة جرادة، وإعادة ترسيم الحدود البحرية، الفاصلة بينها وبين البحرين.

وكانت قطر قد نقلت القضية بشكل منفرد إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي عام ١٩٩١، وبدأت جلسات المرافعات الشرفية في ٢٩ مايو، وقد أغضبت هذه الخطوة البحرين التي تفضل حل النزاع إقليمياً، وناشدت دول خلية كلّ من البحرين وقطر ضبط النفس لاحتواء الأزمة والعمل على عدم تصاعدتها.^{٧٦} وذلك على الرغم من اعتراف المحكمة الدولية، وأن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية إنما جاء تنفيذاً لاتفاقى

^{٧٥} تُعد محكمة العدل الدولية، المرفق القانوني الأساسي للأمم المتحدة. ومقرها في "قصر السلام"، في مدينة لاهاي الهولندية. وقد بدأت العمل في عام ١٩٤٦، بعد ما حل محل سميتها، التي كانت تمارس عملها في قصر السلام، منذ عام ١٩٢٢. وهي تعمل، حالياً، مطابقة لقانون مماثل للمحكمة السابقة، وهذا القانون جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة.

^{٧٦} صحيفة الوطن الكويتية، فشل جهود الوساطة بين قطر والبحرين، الأربعاء ٢٠

صفر ١٤٢١ هـ - ٢٤ / مايو ٢٠٠٠ م.

١٩٨٧م و ١٩٩٠م اللذين أبرمتهم الدولتان في إطار الوساطة السعودية، وقضت محكمة العدل الدولية بأنهما اتفاقين دوليين ملزمين لدولتي: قطر والبحرين.^{٧٧}

ونقدمت البحرين بطلب، في ٨ أغسطس ١٩٩١م، وأتبعته بأخر، في ١٤ أكتوبر ١٩٩١م، لدى محكمة العدل، طعن في الأهلية، التي استندت إليها قطر، كما اعترضت على تقدم قطر بشكل منفرد إلى المحكمة الدولية. وفي الوقت نفسه، قدمت البحرين طلباً لتضمين القضية مطالبتها هي بمنطقة الزيارة، التي احتلتها قطر عام ١٩٣٧م، إضافة إلى مكانن اللؤلؤ ومصايد الأسماك، وبعض النقاط ذات العلاقة بالحدود.

وفي الأول من يوليه ١٩٩٤م، أصدرت المحكمة الدولية حكمها، في شأن اختصاصها بالنظر في الخلاف القطري – البحريني، فقبلت فيه الصيغة البحرينية، المطالبة بالنظر في جميع نقاط الخلاف. وحددت المحكمة يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤م، موعداً نهائياً، لتقديم الطرفين كلَّ ما يتعلق بالخلاف، بعد أن صرفت النظر نهائياً عن الطلب القطري المنفرد.

وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٩٦م، قدمت البحرين طعناً رسمياً في الوثائق والمستندات، التي قدمتها قطر إلى المحكمة، وعددها اثنان وثمانون وثيقة؛ على أساس أنها مزورة الأختم، والأحبار، ونوع الأوراق المستخدمة؛ وقدمت الطعن مزوداً بتقارير من خراء بالقانون .

وفي فبراير ١٩٩٩م، سجلت المحكمة، رسمياً، تطلي قطر عن الوثائق، التي ثبت أنها مزورة. إن الوفد القطري اضطر إلى سحب مجموعة الوثائق المزورة التي قدمها إلى محكمة العدل، وكانت هذه أحد أهم العوامل التي أسهمت في إضعاف الموقف

^{٧٧} صحيفة الوطن الكويتية، وساطة عربية بين قطر والبحرين، الاثنين ١٨ صفر ١٤٢١هـ - ٢٢ مايو

.٢٠٠٠م

القطري خلال المرافعات الخطية والشفوية وهو تقديم وثائق قطرية مزورة إلى هيئة محكمة العدل الدولية التي كشفت فعل التزوير وأثبتته الأمر الذي اضطر قطر إلى سحب تلك الوثائق من ملفات هيئة المحكمة. ولقد شكل هذا الموقف شرخاً جوهرياً في الموقف القطري الأمر الذي أدى إلى تصنيف المطالب القطرية ضمن زاوية ادعاءات غير مقرونة بالأدلة الثبوتية. وفي ٢٩ مايو ٢٠٠٠م، بدأت المرافعات الشفوية، في لاهاي.

وافتقت قطر والبحرين عام ٢٠٠٠م على أن تتوجه المنامة إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا للمطالبة باسترداد ملكيتها لمنطقة الزيارة الواقعة في قطر، أسوة بمقابلة قطر في المحكمة ذاتها لجزر حوار، حيث أكدت مصادر بحرينية أن الطرفين اتفقا أيضاً على حق البحرين في المطالبة بالزيارة من خلال المحكمة ذاتها.^{٧٨}

حكم محكمة العدل الدولية :

استمر نداول المحكمة القضية تسعة سنوات. وفي الساعة الثالثة، بعد الظهر، بتوجيه هولندا، في اليوم السادس عشر من مارس ٢٠٠١م، أصدرت المحكمة حكمها النهائي. وتلاه رئيسها، القاضي الفرنسي، جيلبار غيوم، وكان ذلك في ساعتين ونصف من القراءة. وبعد حكم المحكمة نهائياً، ولا يمكن استئنافه، وملزماً للطرفين. غير أنه ليس للمحكمة آليات عقابية، في حالة مخالفة أيٍّ منها تنفيذ حكمها، إلا في حالة لجوء أحدهما إلى الأمم المتحدة.

^{٧٨} صحيفة الوطن الكويتية، قطر والبحرين اتفقا على الاختلاف، الجمعة ٢٢ صفر ١٤٢١ هـ - ٢٦ مايو ٢٠٠٠ م.

وكانت ملخص الأحكام ما يلي:^{٧٦}

١. قررت المحكمة، بالإجماع، سيادة قطر على الزيارة. رأت المحكمة، أنه لم يكن هناك سلطة على الزيارة إلا لقطر. ففي مايو ١٩٣٧م، أثار ممثل بريطانيا قضية تلك المدينة، وقال إن البحرين كانت تمتلك جزءاً من قطر، حتى عام ١٨٧١م، بل إن الأخيرة كانت تدفع إليها جزية، وأكملت حكومة الهند، في حينه، أن هناك سلطة للبحرين على الزيارة . وبناء على ما تقدم، لا تقبل المحكمة ما قدمته البحرين، أن بريطانيا طلبت اعتبار الزيارة أرضاً بحرينية، وفقاً لاتفاق عام ١٩١٤م، والرسائل التي وجهت من الحاكم البريطاني إلى البحرين، وحاكم الهند، تؤكد أن الحكومة البريطانية، كانت تعد الزيارة، قطرية، بناءً على الاتفاques المبرمة بين البلدين. وفي عام ١٩٠٨م، قويت سلطة شيخ قطر على منطقة الزيارة، حتى إنها صارت متواترة. لذلك، خلصت المحكمة إلى أنه لا يمكنها قبول سيادة البحرين عليها؛ وإنما السيادة لقطر.
٢. قررت، بأغلبية ١٢ صوتاً، مقابل خمسة أصوات، سيادة البحرين على حوار. واستندت المحكمة في قرارها، على التحكيم البريطاني الصادر في ١٩٣٩م، الذي يقضي بتنعيم جزر حوار للبحرين، وعند المحكمة قرار ذلك التحكيم ملزماً للطرفين، وقد أعلم الحكم البريطاني قطر آنذاك، بأن قرار التحكيم ذاك، الصادر في ١١ يوليه ١٩٣٩م النهائي، ولا يمكن إعادة النظر فيه. ومن هنا، وبناء على تبادل الرسائل بين قطر والبحرين في يومي ١١ و ١٢ مايو ١٩٣٨م، وقبول قطر حكم بريطانيا في الخلاف، في ذلك الوقت، فإن

^{٧٦} صحيفة الجزيرة، العدد ١٠٣٩٧، الطبعة الثالثة، السبت ٢٢ ذو الحجة ١٤٢١هـ.

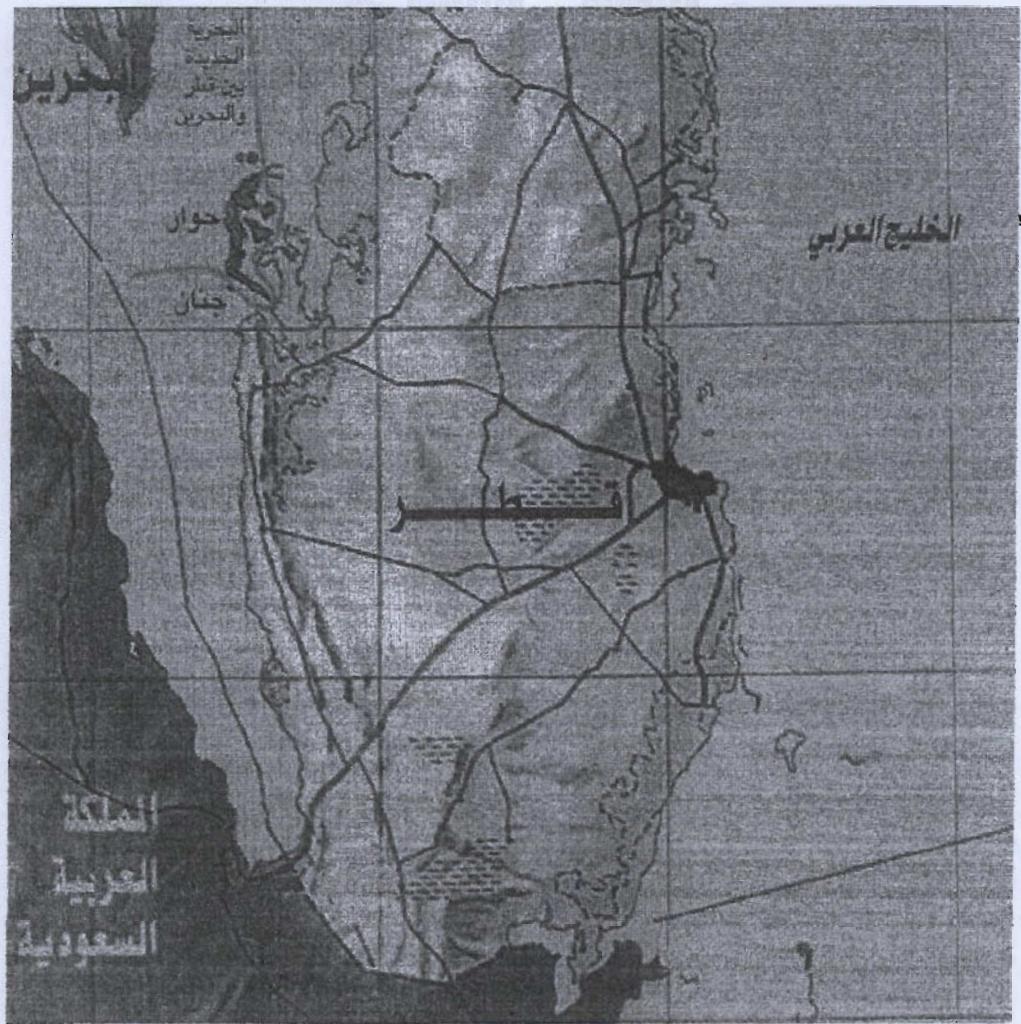
المحكمة لا تملك أن تطعن في الحكم الصادر عن بريطانيا، لقبول الطرفين به، ولأن بريطانيا كانت تبسط حكمتها على البلدين. لذلك فالمحكمة تؤيد تبعية جزر حوار للبحرين، وليس لقطر حق فيها، وإبقاء الحدود الموروثة عن الاستعمار. وقد نجحت المرافعات البحرينية فلقد كانت دقيقة ومدعومة بوثائق متنوعة فبالإضافة إلى الوثائق التاريخية والاتفاقيات الدولية، وقرار التحكيم عام ١٩٣٨م الذي حسم عائديه جزر حوار وفشت الديبيل وقطع الجرادة لصالح البحرين، توفق وكيل البحرين في محكمة العدل الدولية في تقديم証明証據 قرائن مادية تاريخية عن ممارسة حاكم البحرين للسيادة الفعلية على جزر حوار منذ قيام البحرين تحت حكم آل خليفة في الجزء الثاني من القرن السابع عشر. كما شهد شهود عيان من آل الدواسر بتحالف أجدادهم مع حاكم البحرين وخصوصهم لسيادته باعتبارهم القبائل الأساسية التي تشكل الوجود السكاني في جزر حوار ومجموعة الجزر والقوشوت المجادرة مما أعطي الدليل القاطع بعائديه الجزر لأرخبيل البحرين بقيادة آل خليفة. ومع إن وكيل قطر حاول الطعن في هذه الحقائق، إلا إن القرائن المادية التي قدمتها البحرين قطعت الطريق على محاولة وكيل قطر في محكمة العدل الدولية.

٣. ذكرت المحكمة، بالإجماع، أن سفن قطر، تتمتع، في المياه الإقليمية للبحرين، التي تفصل جزر حوار عن غيرها من الجزر البحرينية، بحق المرور، طبقاً للقوانين الدولية المعهود بها. فإن خط الارتكاز، لقياس المياه الإقليمية، هو أكثر نقاط البحر انخفاضاً، وهو أمر له علاقة بسيادة الدولة البحرينية على أراضيها. ووفقاً للفقرة ٢ من قانون عام ١٨٨٢م، فإن للجزر، مهما كانت أبعادها، الوضع نفسه، والحقوق في مياه إقليمية مثل أي أرض أخرى.

٤. قررت، بالإجماع، أن مرتفع فشت الدبيل، الذي تغمره مياه المد، يخضع لسيادة قطر. رأت المحكمة، أن ما قدمته البحرين وخبراؤها، لا يثبت الطابع الأرخبيلي لتلك الأرضي، والجزر البحرية. والمحكمة ترى أن الدلائل والحجج، لربط الجزر وأشباه الجزر، بنقاط الارتكاز، لا يمكن إلا إذا كان القانون الدولي يقر ذلك. والبحرين لا يمكنها تحقيق قانون الخطوط الارتكازية، فكل كيان بحري وضع خاص، عندما ترسم الحدود. وتلاحظ المحكمة، أنه لا يفترض أن تكون نقاط الحدود الارتكازية، هي التي يمكن الاعتماد عليها، في تحديد الخطوط الارتكازية لـ "سيترا"، فيشت العزم"، وتقتصر المحكمة إلى "وسائل لذلك؛ وعليه ستعتمد إلى رسم خطين، يقومان على أن" فيشت العزم " جزء من جزيرة" سترا"؛ وإعادة ترسيم الخط الحدودي على هذا الأساس. والخط سيتمثل في جزء كبير من جزيرة العزم. وهناك ظروف خاصة، تبرر اختيار خط فاصل، ليكفل حقوق الطرفين، وتوضيح الحدود.

٥. قررت، بأغلبية ١٣ قاضياً، مقابل أربعة قضاة، أن خط الحدود البحرية الوحد، الذي يحدد المناطق البحرية المتعددة، لكل من قطر والبحرين - سيعدد، طبقاً لما هو محدد في الفقرة ٢٥٠ من نص الحكم. ورأت المحكمة، أن مفهوم الحد البحري، ليس له علاقة بالسيادة، بل هو مرتبط برغبة الدول في تحديد حدود مفصلة، وتحديد الحدود وفقاً للمحكمة، يأتي على معايير، لا تؤدي إلى تفضيل جزء على آخر برسم خط متساوي الأبعاد. ولمراعاة الظروف الخاصة، ستراعي المياه الإقليمية قواعد القانون الطبيعي، لتحديد الجرف القاري، والمناطق الاقتصادية والصيد. وخط المسافات المتساوية الأبعاد، هو خط، تكون كل نقطة منه على مسافة متساوية من خطوط الارتكاز لكل دولة، ولا يمكن رسمه، إلا بعد معرفة نقطة الارتكاز، من أجل تحديد عرض المياه الإقليمية. وقد قدمت الدولتان نقاط ارتكاز تقريرية، وطالبت قطر بالأخذ في الحسبان كل النتوءات البحرية الموجودة في المنطقة.

٦. قررت، بأغلبية ١٣ قاضياً، مقابل أربعة قضاة، سيادة قطر على جزيرة جنان، بما في ذلك حد جنان. وحكمت المحكمة بتبعية" جنان "إلى قطر، استناداً إلى



خريطة قطر والبحرين بعد صدور الحكم

نقب البدان حكم المحكمة بشهامة لافتة، ورضا بالغ. واحتفت كل دولة بالحدث، على الرغم من تفاوتهم في ذلك الرضي، الذاجم عن مدى استجابة المحكمة مطالب كلٍّ منها. وأعلن يوم السبت (١٧/٣/٢٠٠١م)، وهو اليوم التالي لصدور الحكم، عطلة رسمية في كلا البلدين، ابتهاجاً بالمناسبة.

وقد عبر أمير قطر، الشيخ خليفة بن حمد، في كلمة بثها تليفزيون الدوحة، عن عدم رضاه عن الحكم، ولكنه قال إن بلاده، تعد الخلاف، عقب صدور الحكم، منتهياً بين البلدين. وقال": على الرغم مما تضمنه القرار، من جوانب إيجابية، إلا أنه لم يكن بالأمر الهين على نفوسنا، ذلك أن تلك الجزر، في وجدان شعبنا، مكانة كبرى، تستمد جذورها من تاريخ هذا الوطن، وحرص أبنائه على الارتباط بكل ذرة من ترابه ." و أعلن أن قرار المحكمة، قد أنهى الخلاف القائم بين الدولتين. وقال": في وسعنا، الآن، أن نترك ذلك الخلاف، الذي أصبح جزءاً من التاريخ، وراء ظهورنا." وهذا الشعبيان: القطري والبحريني، بانتهاء الخلاف. كما توجه بالشكر والتقدير إلى خاتم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، والسلطان قابوس بن سعيد حاكم سلطنة عُمان، ثُورهما وجهودهما في هذا الصدد.

وعبر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، عن ترحيبه بقرار المحكمة. وأكد أنه يشكل فوزاً تاريخياً، ويوم انتصار لبلاده. وثمن جهود المملكة العربية السعودية في حل النزاع، وأشاد بالواسطة، التي اضطلع بها خادم الحرمين الشريفين، مبدياً شكره وتقديره للملك فهد بن عبد العزيز، وليوليّ عهده الأمين، الأمير عبد الله، والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران، المفتش العام، الأمير سلطان، على جهودهم في حل النزاع الحدودي بين قطر والبحرين. وأشى على الدور، الذي نهضت به دولة الإمارات العربية المتحدة، بقيادة الشيخ زايد بن سلطان. وأكد أن قرار المحكمة، كان توفيقاً في مصلحة قطر والبحرين، مشيراً إلىمواصلة مسيرة الخير في مصلحة الشعبين، مؤكداً تجاوز الماضي، وفتح صفحة جديدة .

وصرح للصحفيين، أن النسوية الأخيرة، سوف تدعم مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي، وترتقي بفعاليته، لأن التوصل إلى حل بتراتسي الطرفين سوف يزيد قوة عمل التعاون الخليجي ومتانته. كما صرخ بأن الترتيبات جارية بين الطرفين، للتوصل إلى رسم الحدود بينهما، وستتبّعها شركات مختصة، سيعمل إليها تنفيذ تلك المهمة.

أما على الصعيدين، الخليجي والعربي، فقد أعرب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، الشيخ جميل الحجيلان، عن أمله أن يسمم الحكم النهائي، الذي صدر عن المحكمة، والذي وصفه بـ"الحدث التاريخي"، في المزيد من تعزيز مسيرة مجلس التعاون، لما فيه خير شعوب المنطقة. وأبدى الحجيلان، في تصريح صحفي، من مكتبه في مقر الأمانة العامة للمجلس، في الرياض، ترحيبه بموافقة الحكمة والأخوة، التي عبرت عنها القيادات السياسية في البلدين. وقال: "إن كل من استمع إلى الخطابين اللذين وجههما الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، أمير دولة البحرين؛ والشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، قد غمرته مشاعر الارتباط والاغتناط، لتوافق القيادات في البلدين الشقيقين، على أمرتين مهمتين. وهما: إغلاق ملف هذا الخلاف، واعتباره حدثاً من الماضي، وعزمهما - بإذن الله - على أن يجعلوا من قرار المحكمة الدولية، منطلقاً للأخذ بالعلاقات الدولية بين البلدين، إلى ما يتطلع إليه الشعبان الشقيقان، من مزيد من التعاون والترابط، وتحقيق آمالهما المشتركة في كل المجالات".

ومهما يكن من أمر، فإن انتهاء القضية على هذا النحو، وحسمنها سلبياً، يشكلان انتصاراً للمصالح الثانية، من جهة، وإنجازاً أجمعياً لمجلس التعاون الخليجي، ونماصكه واستقراره، في مرحلة حرجة من تاريخ المنطقة، من جهة أخرى.

المراجع

المراجع العربية:

١. أحمد رمضان، الجغرافيا الاقتصادية لجزر البحرين، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠.
٢. أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، (الكويت: دار ذات السلسل)، ١٩٨٤.
٣. إسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر - ١٩٨٧ - ١٤٩٥ / ١٩٨٠ - ١٤٩٢ (الجانح الأسيوي)، دار المريخ للنشر، السعودية، ١٩٩٥.
٤. إسماعيل صبري، امن الخليج وتحديات الصراع الدولي، ١٩٨٤.
٥. السير تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف - مستشار حكومة البحرين سابقًا، ترجمة مهدي عبد الله، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م.
٦. أمين الريhani، ملوك العرب أو أول رحلة في البلاد العربية، (بيروت - دار الريhani)، ١٩٢٤.
٧. أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، (بيروت، دار الكاتب العربي، بدون تاريخ).

٨. ج.ج. لوريمير، دليل الخليج التاريخي الخامس ، ج.٣. دليل الخليج - ج.ج لوريمير،
القسم الجغرافي، الجزء الثالث ١٧١٩ ، طبعة جديدة معدلة و منقحة أعدها قسم
الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير قطر ، طبع على نفقة "الشيخ خليفة بن حمد آل
ثاني" أمير دولة قطر.
٩. جمال إسماعيل الطحاوي: مدخل إلى البحث الاجتماعي، (المنيا: دار التيسير
للطباعة والنشر ١٩٩٨).
١٠. حسن عبد الله، الوجود البريطاني والحكم الإقطاعي والإصلاحات في البحرين،
أبريل ١٩٩٩.
١١. الطاهري، حمدي، المملكة العربية السعودية تاريخ وواقع، دار
الإشعاع للطباعة، ١٩٩١.
١٢. حميد ابن سلطان ابن حميد الشامي، نقل الأخبار من وفيات المشايخ وحوادث
هذه الديار، دار الفكر العربي، أبو ظبي، ١٩١٦.
١٣. خالد السعدون، العلاقات بين نجد والكويت ١٩٠٢ - ١٩٢٢م، الرياض،
مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ١٩٨٣م.
١٤. خالدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز
دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
١٥. البنعلي، راشد بن فاضل، مجموع الفضائل في فن النسب و تاريخ القبائل، صفحة
٥٠، على لسان راشد بن عمار الجبيح البنعلي في هجاء الشيخ ناصر آل مذكور،

لقصيده النبطية التالية، وراشد بن عمار هذا من المعاصرين لأحداث فتح جزيرة البحرين عام ١١٩٧هـ.

١٦. آل بن علي بن فاضل، مجموع الفضائل في فن النسب وتاريخ القبائل - قبيلة آل بن علي (سليم والمعاضيد).
١٧. سالم مشكور، معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، ١٩٩٣.
١٨. سعيد الشهابي، البحرين (١٩٢٠-١٩٧١ قراءة الوثائق البريطانية). بالاستاد إلى مصادر عديدة منها ملف (مكتب الهند رقم ٣١٩ / ١٥ / ١).
١٩. سعيد الشهابي، البحرين (١٩٢٠-١٩٧١ قراءة الوثائق البريطانية). بالاستاد إلى رسالة المعتمد الميجر ديلي إلى المقيم رقم ٧٧-C / ٦ / ١٠ ، تاريخ ١٩٢٣ ، الملف R / ١٥ / ١ / ٣٣٧.
٢٠. القاسمي، سلطان بن محمد، جون مالكوم و القاعدة التجارية البريطانية في الخليج، تحقيق الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
٢١. سناء الخولي: المدخل إلى علم الاجتماع، (١٩٩٠).
٢٢. الشملان، سيف مرزوق، من تاريخ الكويت، الطبعة الثانية عام ١٤٠٦هـ، ذات السلسل - الكويت.
٢٣. صادق سعيد محروس، منازعات الحدود في مجلس التعاون الخليجي: ملامحها العامة مع دراسة للنزاع القطري - البحريني والنزاع القطري - السعودي.

المشاكل الحدودية بين دول مجلس التعاون
دراسة تاريخية من مشكلة الحدود بين قطر والبحرين

- مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية- جدة، المجلد (٨) العدد (١)، ١٩٩٥.
٢٤. القرني، صالح بن مرعي، الحملات البريطانية ضد القواسم، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع - الكويت - الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.
٢٥. عبد الله الشابي، مشاكل الحدود العربية، ٢٠٠٠.
٢٦. عبد الله القباع، العلاقات السعودية اليمنية، الرياض: مطبع الفرزدق ١٩٩٢ م.
٢٧. عبد الهادي الجوهرى: معجم علم الاجتماع، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٢).
٢٨. عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، ط (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٩).
٢٩. عبد الرحمن النعيمي، صراع على الخليج، بيروت، المركز العربي للطباعة والنشر، ١٩٩٢.
٣٠. نوار، عبد العزيز سليمان، داود ياشا والنبي يبغداد، سياسة داود ياشا في الخليج، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، وزارة الثقافة الجمهورية العربية المتحدة، عام ١٩٦٧.
٣١. عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩، (الكويت: دار ذات السلسل، ١٩١٤).

٣٢. النجدي، عثمان بن سند، سياليك العسجد في أخبار احمد نجل رزق الأسعد، طبعة يوميابي عام ١٣١٥ هـ.
٣٣. عمر بن أبو بكر باخشب، "الخلافات الحدودية بين دولتي قطر والبحرين وفقاً لمبادئ القانون الدولي العام"، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية- جدة، مجلد (١٥) العدد (١)، ٢٠٠١.
٣٤. فتحية النبراوي و محمد نصر مهنا، الخليج العربي - دراسة تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٧م.
٣٥. فتوح الخترش، تاريخ العلاقات السعودية اليمنية ، ١٩٨٣.
٣٦. فرد هوليدى، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، ١٩٨٢.
٣٧. النبهانى، محمد بن خليفة، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية.
٣٨. محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، دمشق، ١٩٨٤م.
٣٩. الشيخ محمد ابن العلامة الشيخ خليفة بن حمد بن موسى النبهانى الطائى، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية، المطبعة المحمومية- الأزهر الشريف - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٤٢هـ.
٤٠. مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية- البحث عن الاستقرار، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٩م.

٤١. منصور الجمري، قراءة معاصرة في تاريخ البحرين، الحسينية الائتية عشرية، بني جمرة، ١٠ يناير ٢٠٠٢.
٤٢. الخليفة، مي بنت محمد، محمد بن خليفة الأسطورة والتاريخ الموازي، الطبعة الأولى عام ١٩٩٦ م، دار الجديد.
٤٣. الغانري، نهاد، السياسة الخارجية السعودية-الأهداف والأساليب.
٤٤. وليم جليفورد بالجريف، وسط الجزيرة العربية وشرقيها (١٨٦٣ - ١٨٦٢) م، المجلس الأعلى للثقافة - مصر، طبعة أولى، ٢٠٠١ م.

المقالات والتقارير:

٤٥. وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ١٣٩٧ هـ، ص ١٥٣.
٤٦. عبد الله الشاجي، مشكلات الحدود العربية - قنابل موقوتة، القبس، ٢٠٠٠/٦/١٠.
٤٧. علي حبيبة: من قضايا التاريخ في البحرين، الوثيقة - تصدر عن مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، العدد الخامس - السنة الثالثة، شوال ١٤٠٤ هـ / يوليو ١٩٨٤ م.
٤٨. عبد الجيل مرهون، نزاعات في شبه الجزيرة العربية، شؤون الأوسط، العدد ١٢، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.



٤٩. مصادر عديدة منها ملف مكتب الهند رقم R / ١٥ / ٣١٩
٥٠. رسالة المقيم تحمل رقم ٤٩٥ - س مؤرخة في ٣٠ ديسمبر ١٩٢١، وهي محفوظة في الملفين رقم R / ١٥ / ٣١٩ و R / ١٥ / ٣٧٧.
٥١. ملف مكتب الهند رقم R / ١٥ / ٣١٩.
٥٢. مجلة السياسة الدولية، العدد ٤١ يونيو ١٩٧٥م، ص ٥٢.
٥٣. الوطن الكويتية، ١٩٨٢/٣/٧.
٥٤. وزارة الخارجية البريطانية، قطر في الوثائق البريطانية، لندن، ١٩٧٤.
٥٥. صحيفة الوطن الكويتية، فشل جهود الوساطة بين قطر والبحرين، الأربعاء ٢٠ صفر ١٤٢١هـ - ٢٤ مايو ٢٠٠٠م.
٥٦. صحيفة الوطن الكويتية، وساطة عربية بين قطر والبحرين، الاثنين ١٨ صفر ١٤٢١هـ - ٢٢ مايو ٢٠٠٠م.
٥٧. صحيفة الوطن الكويتية، قطر والبحرين اتفقا على الاختلاف، الجمعة ٢٢ صفر ١٤٢١هـ - ٢٦ مايو ٢٠٠٠م.
٥٨. صحيفة الجزيرة، العدد ١٠٣٩٧، الطبعة الثالثة، السبت ٢٢ ذو الحجة ١٤٢١هـ.

المراجع الأجنبية:

٥٩. Richard Schofield, Territorial foundations Of the Gulf States, (ed.) , VCL press (١٩٩٤).
٦٠. Faisal Salman International Disengagement and Regional Politics : Iran and the Persian Gulf ١٩٦٨-١٩٧١. Thesis sumhtted in partial fulfillment of the requirements for PH.D degree. University of Oxford (١٩٩٨), pp. ١٦٩-١٧٧.
٦١. Bombay Selections: Uttobees, Op. Cit.,
٦٢. Precis Of Turkish Expansion On The Arab Littoral Of The Persian Gulf And Hasa And Katif Affairs. By J. A. Saldana; ١٩٠٤ , I.o. R R/١٥/١٧٢٤.
٦٣. Lorimmar's Gazetteer Of The Gulf ، ١٩٠٨ .
٦٤. كتاب لوريمير الشهير، Lorimmar's Gazetteer Of The Gulf ، ١٩٠٨.
٦٥. ١ Lorimmar's Gazetteer Of The Gulf ، ١٩٠٨ .
٦٦. مارغريت لوس، From Aden the Gulf, Personal Diaries ١٩٥٦- ١٩٦٦.